الجامعـــــــة الإســـــلاميـة بغـزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــة الاقتصاد والعلوم الإدارية
ماجستيـــر اقتصـــاديـات التنـميـة

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Postgraduate
Faculty of Commerce
Master Development Economics

أثر تحويلات العاملين في الخارج على أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2016م)

The Impact of Workers Remittances on the Performance of the Palestinian Economy (1996-2016)

إِعدَادُ البَاحِث

نزار محمد أبو سلمية

إِشرَاف

الدكتور
خليل أحمد النمروطي

الأستاذ الدكتور
سمير خالد صافي

قُدمَ هَذا البحثُ استِكمَالاً لِمُتَطلبات الحُصول عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِير
فِي اقتصاديات التنمية بِكُلِيةِ الاقْتِصاد وَالْعُلوم الإدارِيّة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أغسطس/2018م – ذو القعدة/1439هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر تحويلات العاملين في الخارج على أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2016م)

The Impact of Workers Remittances on the Performance of the Palestinian Economy (1996-2016)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism، and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	نزار محمد أبو سلمية	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2018/09/01م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **نزار محمد محمد ابوسلمية** لنيل درجة الماجستير في كلية **الاقتصاد والعلوم الإدارية**/ برنامج **اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

أثر تحويلات العاملين في الخارج على أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996 - 2016م)

The Impact of Workers Remittances on the Performance of the Palestinian Economy (1996 – 2016)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **السبت 29 ذو القعدة 1439هـ** الموافق **2018/08/11م** الساعة **الثانية ظهراً**، في قاعة **اجتماعات الكلية** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خليل أحمد النمروطي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
أ. د. سمير خالد صافي	**مشرفاً**	.....
أ. د. محمد إبراهيم مقداد	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. سيف الدين يوسف عودة	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/برنامج اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. مازن إسماعيل هنية

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 Fax: + 970 (8) 264 4800
ص.ب 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف: فاكس:
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التاريخ: 3/ 9/ 2018م

الرقم العام للنسخة	3106709	اللغة	ع

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

الطالب/ نزار محمد أبو سلمية ، الجامعة الإسلامية غزة

رقم جامعي: 120140885 قسم: ~~الدراسات العليا~~ كلية: الاقتصاد والعلوم الادارية

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمَّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

229

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب

نزار أبو سلمية

إدارة المكتبة المركزية

أ. محمد الرامحي

9/12

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تحويلات العاملين من الخارج على الأداء الاقتصادي في فلسطين (خلال الفترة 1996-2016م)، من خلال التعرف على واقع وتأثير تحويلات العاملين في الخارج وتعويضات العاملين في الأراضي المحتلة وأهم مصادر هذه التحويلات والتعويضات، وتحليل أثر تحويلات العاملين في الخارج على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتلعب تحويلات العاملين في الخارج وتعويضات العاملين في الأراضي المحتلة دوراً مهماً في تدعيم الاقتصاد الفلسطيني، فهي تساهم في تقوية الاحتياطي الفلسطيني من العملات الأجنبية، وكذلك تساهم في دعم ميزان المدفوعات الفلسطيني، وزيادة التدفقات النقدية، فتعتبر تحويلات العاملين في الخارج وتعويضات العاملين في الأراضي المحتلة عنصر مهم للاستقرار الاقتصادي الكلي في الأراضي الفلسطينية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الكمي لبناء نموذج قياسي، حيث تم اختبار أثر المتغيرات المستقلة (تحويلات العاملين في الخارج، تعويضات العاملين في إسرائيل، الاستثمار) على المتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم)، وكذلك تم استخدام نماذج الانحدار متعددة المتغيرات ونماذج الانحدار المتعدد ونماذج الانحدار البسيط، وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS)، (Eviews)، ومن خلال بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، وتم الاعتماد بشكل أساسي للحصول على البيانات من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج حيث بلغ معامل انحدار التحويلات المالية للعاملين من الخارج على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية (0.020). وبلغ معامل انحدار تحويلات العاملين من الخارج على البطالة (0.003)، وقد جاءت نتائج تحويلات العاملين من الخارج غير معنوية عند مستوة دلالة5%، وبلغ معامل انحدار تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي (0.020)، أما نموذج الانحدار البسيط فقد كان معامل تحويلات العاملين من الخارج غير معنوي عند مستوى معنوية5%. كما بلغ معامل انحدار تحويلات العاملين من الخارج (-0.42)، كما جاءت نتائج تحويلات العاملين من الخارج غير معنوية عند مستوى دلالة5%، وبلغ معامل انحدار تحويلات العاملين على البطالة (0.003).

وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز وإدارة تحويلات العاملين في الخارج وربطها في النمو الاقتصادي بشكل أكثر دقة والاهتمام بتعويضات العاملين في تخفيض نسبة البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aims at measuring the impact of remittances of Palestinians working abroad on the economic performance in Palestine (from 1996 to 2016) through identifying the actual status and impact of remittances of Palestinian workers abroad and the impact of indemnifications of workers in the occupied territories. This is in addition to identifying the main sources of these remittances and indemnifications. The study also analyzes the impact of remittances of Palestinians working abroad on macroeconomic indicators. Remittances and indemnifications of workers in the occupied territories play an important role in strengthening the Palestinian economy. They contribute to strengthening the Palestinian reserves of foreign currencies, as well as to support the Palestinian balance of payments and increase cash flows. The researcher used the descriptive approach and the quantitative analytical approach to construct a standard model. The impacts of the independent variables (remittances of workers abroad, indemnifications of workers in Israel, and investment) on the dependent variables (economic growth, unemployment, inflation) were tested. Multivariate regression models, multiple regression models and simple regression models were also used. The data were analyzed using the statistical programs (SPSS) and EVIEWS, through the time series of the Palestinian economy. The study obtained data through the Palestinian Central Bureau of Statistics, and the Palestinian Monetary Authority.

The study concluded a number of findings, where the coefficient of the regression of remittances of Palestinian workers abroad to economic growth in the Palestinian Territory was (0.020). The coefficient of the regression of remittances of Palestinian workers abroad to unemployment in the Palestinian territories was (0.003). The coefficient of the simple regression model of remittances of workers abroad was not significant at 5% level. The regression coefficient of remittance of workers abroad also reached (-0.42). The results of remittances from abroad were insignificant at a level of significance of 5%, and the coefficient of regression of workers' remittances on unemployment (0.003).

The study recommends strengthening and managing remittances of workers abroad and linking them to economic growth more accurately, and paying attention to indemnifications of workers to reduce unemployment rate.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آية قرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

[النمل: 19]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإِهدَاْء

إلى من حملتُ اسمه منذ نعومةِ أظافري .. إلى من كساني الأدبَ والإباء .. وأعطى ولم ينتظْر الثناء .. إلى من اشتعلَ رأسه شيباً ليمنحني السير في ركبِ الدراسين العالمين، إلى ذلك الرجل

والدي العزيز

إلى من تستحق أن تحني جبينها لطوق الياسمين .. إلى من قبّلتُ يديها خجلًا كالرياحين

أمي الحنون

إلى من أشرقت شمسها في سماء حياتي .. إلى من صبرت وسهرت لتحقيق آمالي في إنجاز هذا البحث

زوجتي الحبيبة

إلى قرة عيني وزينة حياتي وفلذات كبدي

أبنائي الأعزاء

إلى من منحوا خُطاي الثقة والأمل .. وكانوا شموعاً أضاءت لي دروب الجدِ والعمل

إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وأحبابي وكل من شد على يدي، ومن كان عوناً لي في مشواري ...

إلى الأساتذة الكرام الذين بذلوا الجهد من أجل وصول هذا البحث إلى النور...

إليكم جميعاً أُهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكرٌ وتقدير

أشكر الله العظيم، رب العرش العظيم، الذي وفقني لإنجاز هذه الدراسة، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه مآبي، إنه نعم المولى ونعم النصير، كما أصلي وأسلم وأبارك على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين..

واعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، ولذوي العلم بعلمهم، أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان، والتقدير والمحبة لكل من الدكتور الفاضل/ **خليل أحمد النمروطي،** والأستاذ الدكتور **الفاضل/ سمير خالد صافي،** اللذان تفضلا بالإشراف والتوجيه، وسعة الصدر، فكانا خير موجهان لي في رحلة البحث والتنقيب.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، ممثلة بكل من الأستاذ الدكتور الفاضل/ **محمد إبراهيم مقداد** مناقشاً داخلياً، والدكتور الفاضل/ **سيف الدين عودة** مناقشاً خارجياً، على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهما السديدة، سائلاً الله –عز وجل– أن يديم عليهما موفور الصحة والعافية، وأن يجزيهما عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للجامعة الإسلامية، وأخص بالذكر منهم جميع العاملين في كلية التجارة وعمادة الدراسات العليا في الجامعة الاسلامية بغزة. وأخيراً، كل الشكر والتقدير لكل الأصدقاء والإخوة الذين شجعوا، وساهموا في إنجاح هذه الدراسة.

الباحث

نزار محمد أبو سلمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

إقرار.....أ
نتيجة الحكم .....ب
الملخص .....ت
Abstract .....ث
آية قرآنية ..... ج
الإهداء..... ح
شكرٌ وتقدير ..... خ
فهرس المحتويات.....د
فهرس الجداول.....ز
فهرس الأشكال والرسومات التوضيحية .....ش
الفصل الأول الإطار العام للدراسة 2
1.1 المقدمة:.....2
2.1 مشكلة الدراسة: 3
3.1 أهمية الدراسة:.....3
4.1 أهداف الدراسة:.....3
5.1 متغيرات الدراسة:.....4
6.1 فرضيات الدراسة: 4
7.1 منهجية الدراسة: 4
8.1 الدراسات السابقة:.....5
9.1 التعقيب على الدراسات السابقة:.....11
10.1 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: 14
11.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: 14
12.1 الفجوة البحثية:.....15
الفصل الثاني تحويلات المغتربين وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.....17
المبحث الأول: تحويلات العاملين بالخارج 17
1.1.2 مقدمة 17
2.1.2 مفهوم تحويلات العاملين بالخارج 17
3.1.2 دوافع تحويلات العاملين 18
4.1.2 قنوات تدفق تحويلات العاملين في الخارج وآليات التحويل 19
المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتحويلات العاملين في الخارج على البلدان الأصلية.....21
1.2.2 الآثار الاجتماعية 21

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.2 الآثار الاقتصادية الكلية 22
3.2 ملخص الفصل 24
الفصل الثالث مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني 26
المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي 26
1.1.3 مقدمة 26
2.1.3 الناتج المحلي الإجمالي 26
3.1.3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي 31
4.1.3 البطالة في فلسطين 32
5.1.3 التضخم في فلسطين 33
7.1.3 الاستثمار في فلسطين 35
8.1.3 المعوقات التي تواجه الاستثمار في فلسطين 36
9.1.3 التجارة الخارجية "الميزان التجاري" 38
10.1.3 الإنفاق الاستهلاكي في فلسطين 39
الفصل الرابع تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج 43
1.2.3 مقدمة 43
المبحث الثاني: واقع واهمية تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج في الاقتصاد الفلسطيني 43
3.2.3 توزيع مكونات التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين 44
4.2.3 التطور الكمي لحجم تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج 45
5.2.3 أهمية تحويلات العاملين في الخارج للاقتصاد الفلسطيني 48
5.2.3 تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج على وأهميتها الاقتصادية 48
المبحث الثاني: واقع وأهمية تعويضات العاملين الفلسطينيين في اسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني 49
1.3.3 مقدمة 49
2.3.3 تعريف تعويضات العاملين (دخل العمل) 49
3.3.3 واقع العمالة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة 51
4.3.3 تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل 52
4.3 ملخص الفصل 53
الفصل الخامس نتائج تقدير النماذج القياسية 55
1.4 المقدمة 55
2.4 النماذج القياسية 55
3.4 مصادر البيانات المستخدمة 56
4.4 الطريقة القياسية المستخدمة في التقدير 57
5.4 الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والتابعة 59
6.4 الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج 60

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7.4 نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة 62
8.4 نتائج اختبار التكامل المشترك..... 62
8.4 نتائج تقدير النماذج القياسية 63
9.4 التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية 69
10.4 الانحدار الخطي البسيط لتعويضات العاملين على المتغيرات التابعة كل على حدة..... 71
الفصل السادس النتائج والتوصيات 82
المصادر والمراجع 87
اولاً: المراجع العربية..... 87
ثانياً: المراجع الأجنبية..... 88
رابعاً: المواقع الإلكترونية..... 89
الملاحق 91
ملحق رقم (1): لوحة الانتشار بين متغيرات الدراسة:..... 91

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

جدول (1.1): ملخص الدراسات السابقة 12
جدول (2.1): الفجوة البحثية للدراسة الحالية 15
الجدول (1.2): يوجز بعض قنوات التدفقات المالية لتحويلات العاملين في الخارج 19
الجدول (2.2): المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية المؤثرة على التحويلات المالية للمهاجرين 20
جدول (1.3): الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2016م) "مليون دولار أمريكي" 26
جدول (2.3): أبرز الأنشطة الاقتصادية وأهم خصائصها في فلسطين، 2016م 29
جدول (3.3): يوضح معدل البطالة في فلسطين في الفترة 2000-2016م 32
جدول (4.3): يوضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسب التضخم للسنوات من (1996 – 2016م، سنة الأساس 2004 = 100) "القيمة بالمليون دولار أمريكي" 34
جدول (5.3): يوضح استثمارات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية في الفترة (1997-2008) "القيمة بالمليون دولار أمريكي" 37
جدول (6.3): يوضح صادرات وواردات السلع والخدمات في الأراضي الفلسطينية بالمليون دولار خلال الفترة من (1996-2016) 38
جدول (7.3): يوضح الإنفاق الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية بالمليون دولار خلال الفترة (1995 - 2016م) 40
جدول (8.3): حجم تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من (1995-2015) بالمليون دولار 46
جدول (9.3): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع (2000-2015م) 50
جدول (10.3): تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الفترة من (1996 -2016م) القيمة "بالمليون دولار أمريكي" 52
جدول (1.4): الارتباط بين التحويلات من الخارج والتعويضات والمتغيرات التابعة (البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي) 60
جدول (2.4): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة 60
جدول (3.4): نتائج اختبار فيلبس فيرون (PP) لسكون المتغيرات 62
جدول (4.4): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات الدراسة 62
جدول (5.4): نتائج اختبار Wilks lambda 63
جدول (6.4): نتائج انحدار خطي بسيط مع كل متغير تابع 64
جدول (7.4): نتائج تقدير أثر تحويلات العاملين من الخارج على النمو الاقتصادي 65
جدول (8.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 66
جدول (9.4): نتائج تقدير أثر تحويلات العاملين من الخارج على البطالة 67

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (10.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 67
جدول (11.4): نتائج تقدير أثر تحويلات العاملين من الخارج على التضخم 68
جدول (12.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 69
جدول (13.4): ملخص نتائج الانحدار المتعدد 71
جدول (14.4): نتائج تقدير أثر تعويضات العاملين على النمو الاقتصادي 72
جدول (15.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 72
جدول (16.4): نتائج تقدير أثر تعويضات العاملين على البطالة 73
جدول (17.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 73
جدول (18.4): نتائج تقدير أثر تعويضات العاملين على التضخم 74
جدول (19.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 74
جدول (20.4): نتائج تقدير تحويلات العاملين من الخارج على النمو الاقتصادي 74
جدول (21.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 75
جدول (22.4): نتائج تقدير تحويلات العاملين من الخارج على البطالة 75
جدول (23.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 76
جدول (24.4): نتائج تقدير تحويلات العاملين من الخارج على التضخم 76
جدول (25.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 77
جدول (26.4): نتائج تقدير الاستثمار على النمو الاقتصادي 77
جدول (27.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 78
جدول (28.4): نتائج تقدير الاستثمار على البطالة 78
جدول (29.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 79
جدول (30.4): نتائج تقدير الاستثمار على التضخم 79
جدول (31.4): نتائج التحقق من جودة النموذج 79
جدول (32.4): يلخص نتائج الانحدار الخطي البسيط لجميع المتغيرات 80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال والرسومات التوضيحية

شكل (1.1): مخطط يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة.....4
شكل (1.3): نسبة التحويلات الشخصية من المغتربين إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015م 44
شكل (2.3): مكونات التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين للأعوام 1998-2015م.44
شكل (3.3): حجم تطور تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من (1995-2015م) 47

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي نمواً متسارعاً في قطاعي الإنتاج والخدمات، حيث يعيش العالم مرحلة تفيض بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية في مختلف مناحي الحياة، والتي تعتبر نتيجة للعولمة التي سهلت عملية الانتقال الدولي للأفراد والسلع والأموال بين بلدان العالم المختلفة. كذلك فقد برزت قضية هجرة الأفراد وتحويلاتهم المالية إلى بلدانهم الأصلية ضمن أكثر القضايا التي لاقت اهتماماً في عصرنا الحديث، وتعد التحويلات المالية للمهاجرين من أهم الموارد الخارجية لزيادة التدفقات المالية إلى بلدانهم الأصلية، وهي تفوق في أغلب الدول حجم المساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أنها تعتبر مصدراً لجلب العملة الصعبة.

تتمثل أهمية التحويلات وأثرها على التنمية في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثماري الأجنبي المباشر، بل إنه في حالة القياس الدقيق لتدفقات التحويلات فإنها قد تفوق أيضاً حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التحويلات المالية المسجلة رسمياً إلى البلدان النامية بلغت 429 مليار دولار خلال عام 2016، مقابل 440 مليار دولار خلال عام 2015م (تقرير البنك الدولي، 2016م).

وعلى صعيد آخر فإن للتحويلات من الخارج العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية والسلبية، فمن الناحية الإيجابية تساهم في تقوية الاحتياطيات من العملات الصعبة، ودعم ميزان المدفوعات، وزيادة حجم الادخار، إضافة إلى تنشيط حركة العمران، وحل جزء كبير من مشكلة السكن، بالإضافة غلى تحسين الجانب التعليمي والصحي، أما من الناحية السلبية فقد تسهم هذه التحويلات في ارتفاع نسبة التضخم الناجمة عن زيادة السيولة النقدية والمتاجرة بالأراضي والعقارات (تقرير البنك الدولي، 2016م).

ومن جهة أخرى تعتبر فلسطين من أكبر الدول المتلقية للتحويلات المالية الشخصية من المغتربين حيث بلغت 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، لتشكل ما نسبته 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل أكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من نصف التحويلات الشخصية من المغتربين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م).

2.1 مشكلة الدراسة:

تسهم التحويلات المالية بشكل ملموس في توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة فلسطين حيث تتسم بالاستقرار النسبي وتتجه تلك التحويلات بصفة أساسية نحو الاستهلاك العائلي وسد حاجات الأسر المستقبلة لها بتوفير المأكل والمشرب والملبس والمسكن الملائم، وتساهم تلك التحويلات بالانتقال بالكثير من العاملين من حد الكفاف أو ما دونه إلى حد الكفاية والغنى وهو ما قلص من حدة الفقر، كما تلعب التحويلات دوراً مهما في دعم الاستثمار من خلال قدرتها على زيادة المدخرات في الدول المستقبلة، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على النمو الاقتصادي فيها، وتعد التدفقات المالية للعاملين في الخارج إلى الاقتصاد الفلسطيني مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة. وهو ما يتطلب القيام بدراسة هذه التحويلات وتحليل آثارها الاقتصادية لمحاولة وضع خطط وبرامج هادفة لزيادة تدفق التحويلات وتعظيم آثارها الإنمائية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية التي تنسجم وأوليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما أثر تحويلات العاملين الفلسطينيين بالخارج على أداء الاقتصاد الفلسطيني؟

3.1 أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة مهمة وذلك على النحو التالي:

1. تعتبر هذه الدراسة مهمة للحكومة حيث أنها تقوم بإلقاء الضوء على السياسات الحكومية التي تلعب دوراً مهماً في تنمية وزيادة تدفقات التحويلات وزيادة الفوائد الاقتصادية.
2. تقدم الدارسة رؤية مستقبلية لسلطة النقد في مجال تحويلات العاملين المغتربين وأثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني.
3. تقديم توصيات للجهات المعنية للمساعدة برسم سياسات تساهم بالاستفادة من الموضوع.
4. تساهم الدراسة في التعرف على تأثير التحويلات على الاقتصاد الكلي الفلسطيني.
5. المساهمة في إثراء المكتبات المحلية في موضوع تحويلات العاملين من الخارج ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. التعرف على واقع تحويلات العاملين في الخارج.
2. التعرف على أهم مصادر تحويلات العاملين في الخارج.
3. تحليل أثر تحويلات العاملين في الخارج على مؤشرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم).

5.1 متغيرات الدراسة:

يمكن تقسيم المتغيرات إلى ثلاثة متغيرات مستقلة هما (تحويلات العاملين في الخارج، تعويضات العاملين في إسرائيل، الاستثمار)، وثلاثة متغيرات تابعة وهي (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم)، وذلك كما في الشكل التالي:

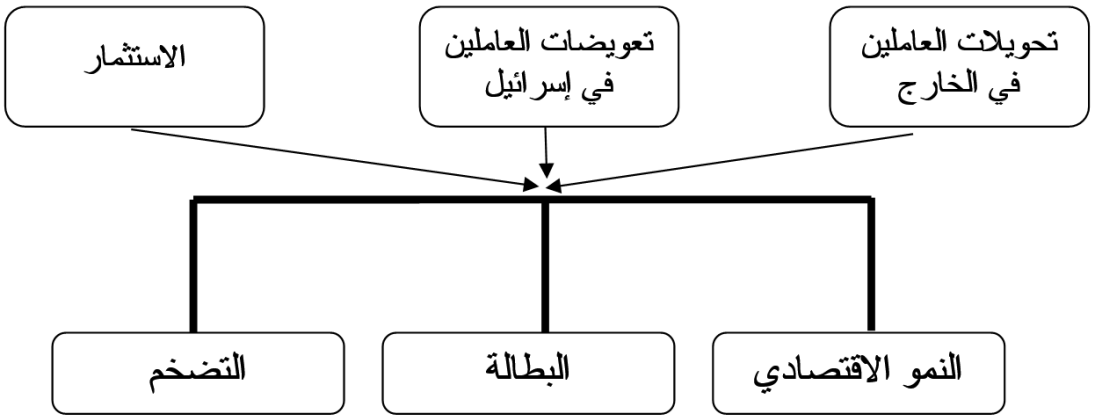

شكل (1.1): مخطط يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة

المصدر: (جرد بواسطة الباحث)

6.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لتحويلات العاملين في الخارج وتعويضات العاملين في إسرائيل على أداء الاقتصاد الفلسطيني، والذي يقاس من خلال معدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم.

7.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الكمي لبناء نموذج قياسي، وذلك للتعرف على أثر التحويلات في الخارج على بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال اختبار أثر المتغيرات المستقلة (تحويلات العاملين في الخارج، تعويضات العاملين في إسرائيل، الاستثمار) على المتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم)، وقد اعتمد الباحث على المراجع والأبحاث والبيانات المتوفرة لدى سلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقد الفلسطينية والجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، بالإضافة إلى المقالات والتقارير والأبحاث ذات العلاقة بالموضوع قيد الدراسة لمعالجة الإطار النظري، كما وسيتم استخدام نماذج الانحدار متعددة المتغيرات (Multivariable Regressions Models)، ونماذج الانحدار المتعدد، ونماذج الانحدار البسيط، وذلك من خلال استخدام برنامج (SPSS) وبرنامج (E-Views).

8.1 الدراسات السابقة:

على الرغم من المعوقات التي واجهت الباحث من حيث ندرة البيانات، وقلة الدراسات المحلية والعربية التي تناولت موضوع تحويلات العاملين في الخارج وأثرها على أداء الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الباحث اجتهد في جمع أحدث وأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بتحويلات العاملين في الخارج، والتي تم تقسيمها حسب إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، ومن أهمها:

1.8.1 الدراسات العربية

1. **دراسة (سعد، 2015م) بعنوان: "أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني".**

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر التحويلات المالية الشخصية على الاقتصاد الفلسطيني على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل، وبشكل خاص فقد تم التركيز على موضوع استخدام التحويلات في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل، حيث تم توضيح طريقة وكيفية توزيع هذه التحويلات على مكونات الدخل القومي، وتوصلت إلى أن تدفقات التحويلات إلى الاقتصاد الفلسطيني أثرت بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك الاستهلاك الكلي الخاص والاستثمار والواردات والناتج المحلي الإجمالي، وبينت من خلال التحليل أن زيادة التحويلات بمقدار دولار أمريكي واحد من شأنها زيادة الاستهلاك والواردات والاستثمار والدخل، كما ساهمت التحويلات بشكل ملحوظ في النمو الاقتصادي في الفترة 1995م-2013م.

2. **دراسة (عبد النور، 2015م) بعنوان: "أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري".**

هدفت الدراسة إلى إظهار واقع الهجرة الدولية وتأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن لتحويلات المهاجرين المالية أثر سلبي على الاقتصاد الوطني، نتيجة توجيه هذه الأخيرة إلى استهلاك المواد المستوردة على حساب الإنتاج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نالمحلي، وكذلك تساهم التحويلات المالية في تضخم بعض المنتجات على مستوى الوطن كأراضي زراعية وأراضي موجهه للبناء وأسعار المنازل، وخلصت الدراسة إلى أن التأطير التشريعي الملائم والمحكم لسوق التحويلات، واعتماد مناهج التكنولوجيا العصرية في تسهيل تحويلات المهاجرين، مما يسمح بتحقيق منافسة، قد تؤدي إلى تحسين الخدمات وتخفيض التكاليف وبالتالي توجيه أموال المهاجرين الجزائريين إلى القطاع الرسمي. وكذلك تقديم خدمات تغطي كل أشكال الإدخال والقروض خاصة القرض العقاري، الذي يهيمن على استثمارات المهاجرين إلى جانب القيام بمعارض سنوية للعاقرات بالبلدان المضيفة.

3. دراسة (الغزو، 2013م) بعنوان: "أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الأردني"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على أهم المؤشرانت الاقتصادية الكلية، وذلك بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة (1990م-2011م)، وتوصلت الدراسة إلى أن أي زيادة في نسبة التحويلات بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة متوسط الاستهلاك الخاص بمقدار 5.66% وزيادة نسبة الاستثمار بمقدار 4.823%، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.99%، وأن زيادة التحويلات بمقدار 1 دينار تؤدي إلى زيادة التضخم 0.2%، كما ساهمت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بشكل كبير في التخفيف من حدة العجز في ميزان الحساب الجاري في الأردن، بل إنها ساهمت في تحويل العجز إلى فائض خلال العام 2013/2012م، وكانت نسبة تغطية تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج لإجمالي احتياطات المملكة من العملات الأجنبية أكبر بكثير من نسبة تغطية المساعدات الخارجية لها خلال الفترة (1999م-2011م)، مما جعل تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج تتفوق على بند المساعدات الخارجية كمصدر من مصادر النقد الأجنبي.

4. دراسة (السيد، 2013م) بعنوان: "قياس أثر تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد المصري".

هدفت الدراسة إلى توضيح محددات تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتأثيرها علي التنمية الاقتصادية باستخدام مجموعة من البيانات المبوبة خلال الفترة من 1980م وحتى عام 2011م، حيث يساعد فهم محددات وآثار هذه التحويلات صانعي السياسة في وضع السياسات الملائمة والتي تستهدف تعظيم الاستفادة من تلك التحويلات، وبيان تحويلات العاملين بالخارج وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنمية الاقتصادية والفقر وعدم العدالة، كما أنها ساهمت في سد نحو ثلث الواردات السلعية إلي تحتاجها مصر، وكذلك ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري بل أنها ساهمت في بعض السنوات بتحويل ذلك العجز إلي فائض، وشكلت التحويلات نسبة لا بأس بها من الناتج المحلي الإجمالي.

5. دراسة (صالحي، 2011م) بعنوان: "التحويلات المالية للمهاجرين – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية التحويلات المالية للمهاجرين التي تشكل مورداً هاماً من العملة الصعبة، التي تتمثل من جهة المصدر الثاني للعملة الأجنبية، بعد عائدات البترول، وتفوق بكثير قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية، ومن جهة أخرى تمثل دخل للكثير لأسر المهاجرين، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود اقتصاد حقيقي للهجرة يتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين، فمن الواضح أن الارتباط الثقافي والاجتماعي للمهاجرين ببلدانهم الأصلية يبدو من خلال هذه التحويلات التي تمثل البعد الكمي والأثر الملموس لعائدات الهجرة، وتكتسب التحويلات المالية للمهاجرين أهمية متزايدة في الاقتصاد الدولي، كما يحصل المهاجرون على ثالث أكبر دخل عالمي، والحجم الكلي للتحويلات في نمو متزايد، وكما تشكل التحويلات المالية للمهاجرين أهم مصدر للتمويل الخارجي في البلدان المستقلة لها شأنها فني ذلك شأن الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية، وكذلك تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دور في التقليص من أثر الأزمات التي تحدث في البلدان الأصلية للمهاجرين.

6. دراسة (وليد، 2011م) بعنوان: "الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال – حالة دول المغرب العربي"

هدفت الدراسة إلى العمل على تقديم ظاهرة الهجرة الدولية للعمالة وتأثيرها على الأسواق الخاصة بالعمل من خلال العائد المباشر والمتمثل في التحويلات المالية للعمال المهاجرين في الاقتصاد المحلي، وبالتالي يتم التركيز على الهجرة الدولية، وقد خلصت الدراسة إلى أن العملة هي هجرة عبر الحدود والأفراد والجماعات وذلك بغرض البحث عن فرص عمل مختلفة ومتنوعة، وتتأثر من خلال مجموعة المحددات المؤثرة على الفوارق على كافة المستويات، وتوصلت الدراسة إلى أن الآثار المباشرة للتدفقات المالية من الأيدي العاملة الدولية تنصب على الأسواق الخاصة بالعمل، حسب مستويات العمال والأجور والأرباح، وحسب وضعية السوق المستقبلية ومستويات العمالة المختلفة، كما أن التحويلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقدية المرسلة من قبل العمال المهاجرين في البلاد التي يعملون بها تشكل نسبة معقولة ومناسبةن حسب الاقتصاد من خلال المصادر المختلفة للعملة الصعبة وهو ما يشكل نقلة نوعية في التحويلات، وأن هناك تأثير مهم لتحويلات المهاجرين في الاقتصاد المغربي والتونسي، وهو ما يعكس ذلك على سياسات هذين البلدين تجاه الدول الأخرى.

7. دراسة (فارس، 2006م) بعنوان: "تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية السمات والآثار"

هدفت الدراسة إلى إظهار مدى اهتمام العالم بتحويلات المهاجرين من مصدر لتعديل ميزان المدفوعات إلى فرصة للتنمية خاصة بعد أن تجاوزت هذه التحويلات إلى البلدان النامية المساعدات الإنمائية الرسمية منذ 1995م وقاربت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في هذه البلدان عام 2004م، وبينت الاختلاف بتكاليف التحويل حسب اتجاهاتها والمبلغ المحول ووسيلة التحويل، ويتماشى استخدام التحويلات في البلدان العربية مع ما هو ملاحظ في بلدان نامية أخرى بشكل عام، فأغلبها يوجه لتغطية تكاليف الحياة للأسرة ثم بالتدرج، التعليم والصحة، السكن، ليأتي دور الاستثمار أو الادخار ونصيب هذا الاخير لا يتجاوز في معدله 12% من التحويلات. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد الملاحظ على التحويلات هو أقل خطورة من أوجه الاعتماد الأخرى فالتحويلات في البلدان العربية مستقرة بل واتجاهها العام هو الارتفاع، وهو أكثر استقراراً من التدفقات المالية الأخرى مثل المعونات والاستثمار الأجنبي المباشر بل والسياحة أيضاً، وكذلك يمكن للتحويلات أن تساعد في تطوير النظام المصرفي والمؤسسات المالية، فقد تطور بنك الإقراض الشعبي المغربي بفضل التحويلات عندما نجح في الوصول إلى المهاجرين في وقت مبكر في بداية الثمانينات ونفذ برامج جريئة في الخدمات والمزايا.

2.8.1 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Qayyum, A, Javid, M, and Arif, U, 2010) بعنوان: "أثر التحويلات على النمو الاقتصادي والفقر، أدلة من باكستان، المعهد الباكستاني للتطوير الاقتصادي".

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية تدفق التحويلات وانعكاساتها على النمو الاقتصادي باستخدام تحليل تأثير تدفق التحويلات على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤثر على المجتمع بأكمله من خلال الخدمات المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن للتحويلات المالية أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، ومن خلال استخدام العديد من التأثيرات الخاصة بالتدفقات النقدية المتعددة. وكذلك لها أثر قوي وذات دلالة احصائية على الحد من الفقر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنمو في باكستان، وبيان مدى تأثير هذه الانعكاسات على النمو الاقتصادي من خلال النسب نالمالية، واشارت الدراسة إلى أن الهجرة الدولية للعمالة لها فوائد محتملة كبيرة للفقراء في البلدان النامية مثل باكستان، وفي المدى البعيد يمكن أن يؤدي إلى تدفق التحويلات إلى النمو المستدام، وتحسين الرعاية الاجتماعية ورفع كفاءتها لدى الأسر الفقيرة.

2. دراسة (GUBERT, 2010) بعنوان: "التحويلات المالية للمهاجرين والفقر وعدم المساواة في مالي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين معدلات الفقر في مالي والتحويلات المالية للمهاجرين، حيث اعتمد الباحث على نماذج محاكاة، النموذج الأول اشتمل على متغير الإنفاق الأسري وقد تم احتسابه من خلال أداة الاستبانة، أما المتغير الثاني فقد احتوى على درجة التأهيل والتي افترضت مستوى العلمي المهاجر قبل هجرته هو الابتدائي، أما النموذج الثاني فقد اشتمل على متغير التحويلات المالية للمهاجرين، وتوصلت الدراسة إلى ان التحويلات المالية للمهاجرين لها تأثير ايجابي معنوي على حالة الفقر في مالي، وهو ما يفسر من خلال نتائج الدراسة الظاهرة، كما يوجد أثر سلبي يظهر من خلال زيادة الفوارق الاجتماعية من خلال زيادة الفوارق الاجتماعية بين الأسر المستقبلة للأموال والأسر التي لا تستقبل أموال مما يشجع هجرة أفراد الأسر التي لا تستقبل أموال.

3. دراسة (Daffe, 2008) بعنوان: "أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد السنغالي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد السنغالي من خلال ايجاد علاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين على الاستثمار، وكذلك مدى مساهمة عملية التحويل على عملية الاستثمار المالي، والعمل على زيادة التضخم المالي في أسعار العقارات وزيادة التكاليف الخاصة بالمنشآت والمؤسسات المالية، والعلاقة بين المساهمات للتحويل على عملية الاستثمارات المالية في هذه البلدان، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التحويلات المالية لا تساهم في نمو الاقتصاد السنغالي من خلال الاستثمار، ولكن تؤدي إلى زيادة التضخم في أسعار العقارات مما يزيد من تكاليف إنشاء المؤسسات، وبالتالي لا تساهم بالقدر الكافي في دعم الاستثمار، كما تعمل التحويلات المالية للمهاجرين على الحد من درجة الفقر في المجتمع السنغالي وقد استخدم الباحث أداة الاستبانة في جمع البيانات على مستوى العاصمة دكار، وحسب النتائج التي أظهرتها الدراسة فإنها تؤثر على درجة الفقر، وتساهم عملية التحويل على التأثير على القرارات المالية المختلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي تؤثر على تلك القرارات سواء من خلال زيادة التكاليف الخاصة بالمنشأة والمؤسسة المالية أم لا، وبيان أثر ذلك على مجتمع الدراسة.

4. دراسة (Taylor, 2005) بعنوان: "العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة والتنمية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة التحويلات من الخارج على مستوى الإنفاق العام في الأسر المحلية، وذلك من خلال إضافة العديد من المتغيرات والقرارات التي تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير من خلال النسب المختلفة للتحويلات، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل دولار إضافي من التحويلات قد أدى نإلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ن2ما بين 2.69 دولار و3.17 دولار وفقاً للأسرة المتلقية للتحويل، كما يتم عرض عدة خيارات من خلال الإنفاق على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً، وأن الهجرة ليست حلاً سحرياً للتنمية الاقتصادية، وأنها فقط ممكن أن تسهم في نمو الدخل في البلدان النامية، وهذا ما تبين من خلال ملاحظة النتائج المختلفة والتي يتم عرضها عبر العديد من الخيارات المختلفة للناتج الإجمالي، وكذلك يمكن العمل على تغيير القرارات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي من خلال عرض النسب بشكل مختلف ومتعدد ومن خلال مجموعة النسب المختلفة الخاصة بهذه التحويلات بشكل كامل.

5. دراسة (Gok, S, 2002) بعنوان: "سياسة هجرة الأيدي العاملة الفلبينية الدولية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة المتبعة لدى الحكومة الفلبينية في هجرة الأيدي العاملة إلى الدول المجاورة، وعلاقتها بالبطالة والعجز في ميزان المدفوعات من خلال دراسة أثر التحويلات المالية للعاملين في الخارج على هذه السياسات، حيث أظهرت الدراسة أن قيمة التحويلات تشكل نسبة معقول من إجمالي الصادرات في الفلبين، كما تم استخدام الاستبانة في تحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن قيمة التحويلات شكلت ما نسبته 20.3% من إجمالي إيراد الصادرات للفلبين، وأكثر من 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة، وهو ما يعني أن النسبة معقولة ومقبولة إلى حد ما، وأشارت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية هي أكبر مستضيف للعمالة الفلبينية حيث تبلغ قيمة تحويلاتهم 5.4% من إجمالي التحويلات إلى الفلبين، وكذلك هناك اهتمام بشكل كبير من قبل الحكومة في الاهتمام بالاستثمار في التحويلات الخارجية والتي تساهم في دعم الاقتصاد الفلبيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. دراسة (Glytsos, N 2002) بعنوان: "التأثيرات الحيوية على تحويلات المهاجرين في النمو"

هدفت هذه الدراسة إلى استخدم النماذج القياسية لمحاولة قياس تأثير التحويلات على كل من المتغيرات الاقتصادية التالية: الاستهلاك، الاستثمار، المستوردات، الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في المدى القصير والطويل باستخدام بيانات خمس دول وهي: (مصر، الأردن، اليونان، البرتغال، المغرب) خلال الفترة (1969م-1993م)، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن السوق السوداء تلعب دوراً كبيراً في تدفقات النقد الأجنبي، حيث بينت الدراسة أن نسبة كبيرة من التدفقات النقدية من الخارج لا تدخل من خلال القنوات الرسمية، كما ان التحويلات تؤثر وبشكل إيجابي على كل من الدخل والاستهلاك والمستوردات، وكانت نسبة تأثير التحويلات على الاستهلاك في الأردن أقل من باقي الدول التي تم دراستها.

7. دراسة (Adams, JR., R., 2001) بعنوان: "الهجرة الدولية والتحويلات ومساهمتها في علاج الفقر".

هدفت الدراسة إلى معرفة استخدامات التحويلات النقدية للمهاجرين، وأن جانب منها يستخدم في تمويل الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة في دولتهم، وتوقع أن يلعب معدل التضخم في هذه الدولة دوراً مهما في تجديد مستويات تحويلات المهاجرين التي تتدفق في دولة الأصل، بغرض تمويل احتياجات الاستهلاك للأسرة، فارتفاع معدل التضخم سوف يدفع بزيادة التحويلات إلى دولة الأصل، لأغراض تمويل الحاجات الاستهلاكية للأسرة والعكس، وهو ما يؤدي إلى الهجرة الدولية للعمل على الحد من الفقر بشكل أكبر، وتوصلت الدراسة إلى ان قرار التحويل يعتمد على مجموعة من العوامل الأخرى الخاصة بالمهاجر والأسرة، مثال ذلك حجم الأسرة، ومستوى التعليم للمهاجرين، وغيرها من العوامل المؤسساتية المرتبة بالعادات والتقاليد والعرف، كما تعمل الهجرة الدولية على الحد من الفقر عن طريق التحويلات المالية إلى البلدان النامية المهاجر منها إلى البلدان ذات الدخل الحسن، كما يتم العمل على الحد من الهجرة الدولية للمساهمة في حل هذه المشكلة، وكذلك تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين بالخارج بشكل قوي في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية.

9.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد قام الباحث باستعراض العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، والتي تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم، مع العلم بأن جميع هذه الدراسات مرتبطة بمجال الدراسة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال قياس أثر تحويلات العاملين في الخارج على أداء الاقتصاد، كما تناولت الدراسات العديد من الأبعاد المختلفة لكل مجال من مجالات الدراسة، وستتناول الدراسة الحالية القيام بتوضيح أثر تحويلات العاملين في الخارجي على أداء الاقتصاد في فلسطين.

جدول (1.1): ملخص الدراسات السابقة

الباحث	عنوان البحث	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
دراسة (سعد، 2015م)	أثر التحويلات المالية على متغيرات للاقتصاد الفلسطيني	الاستهلاك الكلي الخاص، الاستثمار، الواردات، الناتج المحلي الاجمالي	تحويلات العاملين في الخارج
دراسة (عبد النور، 2015م)	اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري	النمو الاقتصادي، الاستهلاك العائلي، خلق مشاريع استثمارية	التحويلات المالية للمهاجرين
دراسة (السيد، 2013م)	قياس أثر تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد المصري	النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الفقر، عدم العدالة	تحويلات العاملين بالخارج
دراسة (الغزو، 2013م)	أثر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الاردني	الاستثمار، الاستهلاك الخاص، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي	تحويلات العاملين في الخارج
دراسة (فارس، 2006م)	تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية السمات والآثار	نصيب المواطن، الصادرات، الواردات، المساعدات الانمائية، الاستثمار الأجنبي المباشر	تحويلات العمال المهاجرين
دراسة (صالحي، 2011م)	التحويلات المالية للمهاجرين دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس	ارتفاع عدد المهاجرين، مستويات التأهيل، الوضع الاقتصادي للبلد الأصلي، النمو الاقتصادي.	التحويلات المالية للبلدان الأصلية
دراسة (وليد، 2011م)	الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال (حالة دول المغرب)	تحويلات العمال المهاجرين مصدر تمويل خارجي مستقر ومضاد للتقلبات الدورية	
دراسة (QAYYUM, ET AL, 2010)	أثر التحويلات على النمو الاقتصادي والفقر – باكستان.	النمو الاقتصادي، الحد من الفقر.	تدفق التحويلات
دراسة ((Gubert, 2010	التحويلات المالية للمهاجرين والفقر وعدم المساواة في مالي	معدل الفقر	التحويلات المالية للمهاجرين.
دراسة (Daffe, 2008)	أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد السنغالي	النمو الاقتصادي، الاستثمار، التضخم، الحد من الفقر.	التحويلات المالية للمهاجرين
دراسة (Taylor, 2005)	العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة والتنمية	انفاق الاسر، زيادة الناتج المحلي الاجمالي	تحويلات المهاجرين
دراسة ((Glytsos, N 2002	التأثيرات الحيوية على تحويلات المهاجرين في النمو	الاستهلاك، الاستثمار، المستوردات، الناتج المحلي الاجمالي	التحويلات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباحث	عنوان البحث	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
دراسة (GOK, 2002)	سياسة هجرة الأيدي العاملة الفلبينية الدولية	البطالة، العجز في ميزان المدفوعات	التحويلات المالية للعاملين بالخارج
دراسة (ADAMS, JR. R 2001)	الهجرة الدولية والتحويلا، ومساهمتها في علاج الفقر	الاحتياجات الاستهلاكية للأسر، معدل التضخم	التحويلات النقدية للمهاجرين

المصدر: (جرد بواسطة الباحث، بالاعتماد على الدراسات السابقة)

من خلال استعراض جدول رقم (1.1) يتضح لنا أن الجانب الإيجابي للتحويلات في الخارج وتأثيرها على الاقتصاد أكدتها دراسة (سعد، 2015م) والتي تناولت أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني ودراسة (عبد النور، 2015م) التي تناولت أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، بينما دراسة (السيد، 2013م) فقد تناولت قياس أثر تحويلات المصريين العاملين في الخارج على الاقتصاد المصري، ودراسة (الغزو، 2013م) تناولت أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الأردني، ودراسة (Daffe, 2008) تناولت أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد السنغالي، ودراسة (Gok, S, 2002) تناولت سياسة هجرة الأيدي العاملة الفلبينية الدولية. وأما دراسة (Qayyum, et al, 2010) فقد تناولت أثر التحويلات على النمو والاقتصادي والفقر في باكستان، وأما دراسة (فارس، 2006م) والتي تناولت تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية السمات والآثار.

والجانب السلبي للتحويلات في الخارج وتأثيرها على الاقتصاد وسماتها والآثار المترتبة عليها وطرق علاجها، فقد تناولتها كل من دراسة (Gubert, 2010) والتي تناولت التحويلات المالية للمهاجرين والفقر وعدم المساوة في مالي من حيث زيادة الفوارق الاجتماعية بين الأسر المستقبلة للأموال والأسر التي لا تستقبل أموال، مما يشجع هجرة أفراد الاسر غير المستقبلة للأموال، وكذلك ضرورة الاهتمام بالسياسات الاقتصادية وتسهيل عمليات التحويلات الخارجية لما فيها مصلحة الاقتصاد الوطني مثل دراسة (صالحي، 2011م)، وإيجاد العلاقة بين الهجرة الدولية والتجارة والتنمية مثل دراسة (Taylor, 2005)، ودراسة التأثيرات الحيوية للتحويلات وأثرها على النمو مثل دراسة (Glytsos, N 2002)، وكذلك الاهتمام بالسياسات الاقتصادية لتسهيل عملية التحويلات الخارجية لما فيها مصلحة اقتصادية للوطن المحول إليه عبر الطرق الرسمية المتاحة، حيث تبين وجود اقتصاد حقيقي للهجرة يتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين، فمن الواضح أن الارتباط الثقافي والاجتماعي للمهاجرين ببلدانهم الأصلية من خلال هذه التحويلات التي تمثل البعد الكمي والأثر الملموس لعائدات الهجرة، والوجه الأكثر وضوحاً لتأثرها على المستويات الفردية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإقليمية والوطنية مثل دراسة (عبد النور، 2015م)، وضرورة اكتساب أهمية بشكل متزايد من خلال الاقتصاد الدولي لكونها مناوئة للتقلبات الدورية، حيث ترتفع في فترات الكوارث الطبيعية والحروب والأزمات السياسية والمالية، ويحرص المهاجرين على تحويل الأموال إلى عائلاتهم وإرسال السلع كهدايا من أجل المحافظة على العلاقات الاجتماعي حتى لا يكونوا مستبعدين عنهم وكمؤشر على عودتهم إلى وطنهم مستقبلاً مثل دراسة (وليد، 2015م)، وفي مجال توقف أثار التحويلات المترتبة على البلدان المستقبلة في مجالات توظيفها فردية كانت أو جماعية، استهلاكية أو إنتاجية وتتسم بالتعدد وعدم الوضوح وذلك مثل دراسة (الغزو، 2013م)، وتعتبر آثار هذه التحويلات تكتسب ميزة اجتماعية أكثر من اقتصادية لأن أثارها الأولى تظهر على المستوى الجزئي الذي تمثله الأسرة وتلبية حاجياتها والتقليل من الفقر وتكوين رأس المالي البشري بالإنفاق على الصحة والتعليم، ثم تمتد لتشمل التأثير على الجانب الكلي والتي تظهر على مستوى ميزان المدفوعات بتخفيف العجز، وسعر الصرف وأسعار الفائدة من خلال توفير النقد الأجنبي، والتأثير على توزيع الدخول، النمو الاقتصادي، التضخم، سوق العمل والتنمية المالية وهو مثلما ذكر في دراسة (فارس، 2006م)، ودراسة (Taylor, 2005).

10.1 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

1. إثراء الجانب النظري من الدراسة.
2. التأكد من أن الدراسة الحالية لا تمثل أي تكرار مع الدراسات السابقة.
3. المساعدة في تحديد المتغيرات الخاصة بالدراسة.

11.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ألقت الدراسة الضوء على تحويلات العاملين في الخارج وتعويضات العاملين في اسرائيل وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني حيث أنها تعتبر من الدراسات القليلة التي تطرقت لهذا الموضوع بشكل مفصل، حيث لم يتم التطرق لهذا المجال في أي من الدراسات السابقة المحلية سوى دراسة (سعد، 2015)، وتميزت الدراسة الحالية بأنها درست أثر تحويلات العاملين على البطالة والتضخم بشكل مفصل، وهو ما لم تتطرق له دراسة (سعد، 2015م)، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تحث الباحثين على ضرورة إجراء دراسات فيما يتعلق بتحويلات العاملين في الخارج، وهو الأمر الذي شكل مؤشراً إيجابياً على الاقتصاد الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12.1 الفجوة البحثية:

جدول (2.1): الفجوة البحثية للدراسة الحالية

أهم نتائج الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
- تدفقات التحويلات إلى الاقتصاد الفلسطيني أثرت بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي. - زيادة التحويلات تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والواردت والاستثمار والدخل. - تساهم تحويلات العاملين في الخارج في التخفيف من حدة العجز في ميزان الحسابات الجارية، وتساهم في تحويل العجز إلى فائض. - تعتبر نسبة تحويلات العاملين في الخارج في الأراضي الفلسطينية أعلى من نسبة المساعدات الخارجية. - تلعب السوق السوداء دور كبير في التدفقات النقدية للعاملين في الخارج. - تؤثر تحويلات العاملين في الخارج بشكل إيجابي على كل من الدخل والاستهلاك والواردات. - تساهم تحويلات العاملين في الخارج في زيادة نسبة التضخم لبعض المنتجات مثل الأراضي الزراعية وأراضي البناء في الجزائر. - لا تساهم التحويلات المالية للعاملين في الخارج على زيادة نمو الاقتصاد السنغالي من خلال الاستثمار وتعمل على زيادة التضخم. - تساهم تحويلات العاملين في الخارج في الحد من درجة الفقر في السنغال. - يوجد تأثير إيجابي للتحويلات المالية للعاملين في الخارج على النمو الاقتصاد والحد من الفقر في باكستان. - يوجد تأثير إيجابي للتحويلات المالية للمهاجرين على الفقر في دولة مالي. - لا تعتبر الهجرة حل سحري للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية. - تشكل نسبة تحويلات العاملين في الخارج نسبة مقبولة من إجمالي الصادرات في الفلبين. - قرار التحويلات الخارجية يعتمد على عدة عوامل خاصة بالشخص المهاجر وأسرته. - الآثار المباشرة للتدفقات النقدية من الأيدي العاملة في الخارج تتركز في الأسواق الخاصة في اقتصاد بلاد المغرب العربي. - تقل خطورة التحويلات من الخارج بالنسبة لغيرها من أوجه الاعتماد الأخرى.	- قلة وندرة الدراسات العربية بشكل عام – على حد علم الباحث- التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة (تحويلات العاملين في الخارج وأداء الاقتصاد الفلسطيني). - لا توجد أي دراسة محلية أو عربية-على حد علم الباحث- تناولت تأثير تحويلات العاملين في الخارج على أداء الاقتصاد الفلسطيني. - ركزت الدراسات السابقة على تحويلات العاملين في الخارج بدون ربطها بمتغيرات أداء الاقتصاد الفلسطيني. - اختلفت الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرين معاً في مجال التطبيق، فأغلب الدراسات تمت في قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد ولكن الدراسة الحالية ربطت تحويلات العاملين في الخارج مع أداء الاقتصاد الفسطيني بكافة المتغيرات المتعلقة به.	اهتمت الدراسة الحالية بأثر تحويلات العاملين في الخارج على أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996م-2016م) وذلك من خلال: - إلقاء الضوء على واقع تحويلات العاملين في الخارج على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه الفترة. - التعرف على أنواع تحويلات العاملين في الخارج. - التعرف على طرق وآليات التحويل من الخارج إلى داخل الوطن. - دراسة التأثيرات المحتملة لتحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد الفلسطيني.

(المصدر: تجريد الباحث، 2018م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

تحويلات المغتربين

وآثارها الاجتماعية والاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

تحويلات المغتربين وآثارها الاجتماعية والاقتصادية

المبحث الأول: تحويلات العاملين بالخارج

1.1.2 مقدمة

حظيت تحويلات العاملين في الخارج على اهتمام الأوساط الرسمية والعلمية نظراً لما تتمتع به من أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول النامية والتي تعاني من عجز في مواردها المالية، كما تبدي الدول التي تصدر منها التحويلات والدول التي تستقبلها اهتماماً خاصاً بهذه الأموال وبتطورها ومخصصاتها، وينصب هذا الاهتمام على استعمالها بطريقة مثلى كدعامة مالية للتنمية وتفادي استعمالها لأغراض غير مشروعة، ويمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على اقتصاديات الدول المستقبلة للتحويلات من جهة، وتعزيز كفاءة تدفقات تحويلات العاملين بالنسبة للدول المرسلة من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى تشجيع المنافسة في سوق التحويلات بما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين مستويات الخدمات المالية التي تساهم في تعزيز نشاط القطاع المصرفي.

2.1.2 مفهوم تحويلات العاملين بالخارج

سيتم تعريف مفهوم تحويلات المغتربين والتي تتكون من تعويضات العاملين والتحويلات الشخصية، وذلك كما عرفها صندوق النقد الدولي (2009م) كما يلي:

- تحويلات المغتربين: تمثل تحويلات المغتربين دخل الأسر المعيشية من الاقتصادات الأجنبية والذي ينشأ أساساً نتيجة انتقال الأفراد بصورة مؤقتة أو دائمة إلى تلك الاقتصادات، وتشمل تحويلات المغتربين البنود النقدية وغير النقدية التي تتدفق عن طريق القنوات الرسمية.

وتنقسم تحويلات المغتربين إلى:

- تعويضات العاملين Compensation of Emplyees: تعرف بانها دخل عمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال المستخدمين لاجل قصير في اقتصاد ليسوا مقيمين فيه، ودخل المقيمين الذين يعملون لدى كيانات غير مقيمة "مثل السفارات والمؤسسات الدولية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحويلات الشخصية Personal Transfers: تشمل جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي ترسلها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها.

وقد تم تعريف تحويلات العاملين في الخارج على أنها تحويلات أفراد مقيمين في اقتصاد البلد المستضيف إلى أفراد مقيمين في اقتصاد البلد الأصلي بالإضافة إلى تعويضات العاملين بعد خصم الضرائب والمساهمات الاجتماعية التي يدفعها العاملون في الخارج لصالح اقتصاد البلد الأصلي (سعد، 2015)

3.1.2 دوافع تحويلات العاملين

أكدت النماذج الاقتصادية في دراستها لمسألة الهجرة والتحويلات أن سلوك الفرد المهاجر الأناني أو رغبته بالشعور بالإيثار، يعتبر العامل المحدد لتفسير دوافع الهجرة والتحويلات المالية (منظمة الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية، 2002م)، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة التي نشرها Stark سنة 1985 بعنوان حوافز التحويلات والتي أصبحت قاعدة نظرية في اقتصاديات التحويلات، والتي تتضمن ثلاثة تفسيرات أساسية تركز على الدوافع الذاتية للتحويل، الإيثار الصافي، المصلحة الشخصية الصافية والإيثار المختلط (المعتدل).

- الإيثار الصافي: يقوم المهاجرون بالتحويل لغرض توفير احتياجات الغير من أفراد الأسرة، وفي مثل هذه الحالة فإن دالة المنفعة لأفراد الأسرة في دولة الأصل تدخل ضمن دالة الرفاهية أو المنفعة للمهاجر، وتحدد دالة المنفعة للأسرة في الأصل على أساس الاستهلاك المتوسط للفرد، والذي يعتمد جزئياً على تدفقات تحويلات المهاجرين، حيث أن المهاجر يهتم بالفقر والأزمات التي تصيب الأسرة في الدولة الأصل وبناءً على ذلك يرسل التحويلات المالية. وفي هذه الحالة توجد علاقة إيجابية بين الظروف الغير الملائمة للأسرة المتلقية للتحويلات وحجم التحويلات المرسلة.
- المصلحة الشخصية الصافية: يقوم المهاجرون بالتحويل لدوافع ذاتيه تتمثل في توفير ميراث للأبناء والرغبة في الاستثمار في بعض الأصول الرأسمالية الخاصة أو للاستثمار في بعض الأصول الثابتة العامة.
- الإيثار المعتدل: ينظر إلى التحويلات من ناحية هذا المحدد على أنها عقد أو نوع من الترتيبات المتبادلة بين المهاجر وأسرته في دولة الأصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1.2 قنوات تدفق تحويلات العاملين في الخارج وآليات التحويل

تحظى عملية تدفق التحويلات المالية للعاملين في الخارج باهتمام عالمي ومتزايد نتيجة للحجم الكبير لقيمة هذه التحويلات من البلدان التي يعمل بها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية لما ينطوي على ذلك من تأثير على المؤشرات الاقتصادية لكلا البلدين المصدر والمستقبل لهذه التحويلات، وتنقسم هذه القنوات إلى الآتي:

- القنوات الرسمية: وتتمثل في تحويلات العاملين في الخارج من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك وشركات التحويلات المالية المرخصة أو من خلال التحويلات الالكترونية عبر الأنظمة الالكترونية الحديثة أو من خلال مكاتب البريد.
- القنوات غير الرسمية: وتتمثل في تحويلات العاملين في الخارج من الأصدقاء والاقارب أو قيامه شخصياً بزيارة بلده الأصلي، حيث يحملون معهم الأموال النقدية أو المنتجات والسلع، لا تخضع هذه القنوات إلى مراقبة كاملة، حيث تصل الأموال النقدية دون علم السلطات الرسمية بكيفية دخولها أو قيمتها ولا يتم ادراجها ضمن الاحصائيات الخاصة بالدولة. ويعتبر هذا النوع من أهم القنوات التي يعتمد عليها المهاجرون لقلة تكلفتها، خصوصاً للمهاجرين من البلدان الاسيوية والافريقية.

الجدول (1.2): يوجز بعض قنوات التدفقات المالية لتحويلات العاملين في الخارج

قناة التدفقات المالية	نوع المتعامل	الجوانب الإيجابية	الجوانب السلبية	التكاليف	إمكانية الحصول على الخدمة	نوعية الخدمة
القنوات الرسمية	البنوك	(الأمان، شبكة منظمة في البلدان النامية، السرعة)	(تكلفة مرتفعة للمعاملات الصغيرة، وجوب حيازة المستفيد لحساب بنكي)	مرتفعة	متوسط	ممتازة
	البريد	(أقل تكلفة، بساطة العملية، تنظيم جيد)	(تلقي التحويلات بصورة غير تلقائية، أوقات غير محددة)	منخفضة	ممتازة	سيئة
	شركات تحويل الأموال	(السرعة، الفعالية، الأمان)	(سعر صرف ثابت، الشفافية)	مرتفعة	متوسطة	ممتازة
القنوات غير الرسمية	وسيط (المسافرين إلى البلد الأصلي	(بساطة، تكلفة ضعيفة، السرية، الثقة)	(توافر التحويل، فقدان هذه الأموال)	ضعيفة أو معدومة	ممتازة	ممتازة
	تحويلات شبه رسمية جمعيات المهاجرين	(أقل تكلفة، إمكانية الوصول إلى كل العالم)	(تكلفة مرتفعة، اشتراكات إلزامية)	متوسطة	ممتازة	ممتازة

المصدر: (صالحي، 2011م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الشكل رقم (1.2) بعض قنوات التدفقات المالية لتحويلات العاملين في الخارج حيث انقسمت إلى قنوات رسمية مثل البنوك والبريد وشركات تحويل الاموال وتتسم هذه القنوات بالأمان والسرع وهي قنوات تساعد الحكومة من معرفة حجم هذه التدفقات ومساعتها في اعداد الدراسات اللازمة التي تخدم اعداد الخطط اللازمة لتسهيل دخول هذه التدفقات ومدى الاستفادة منها، وقنوات غير رسمية مثل شركات تحويل الاموال ووسيط المسافرين إلى البلد الاصلي وتحويلات شبه رسمية جمعيات المهاجرين، وهذه القنوات غير مرخصة ومستوى الامان ضعيف ولا تتبع للجهات الحكومية وتضر بالاقتصاد لعدم دخولها في ميزان المدفوعات ولا يمكن احتساب ومعرفة قيمتها الحقيقية.

الجدول (2.2): المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية المؤثرة على التحويلات المالية للمهاجرين

متغيرات الاقتصاد الكلي	متغيرات الاقتصاد الجزئي
- معدل الصرف. - تكلفة التحويل. - فرص الاستثمار في البلد الأصلي. - الأوضاع السياسية في البلد المضيف. - إيجاد فرص عمل والاستقرار في البلد المضيف. - القرب الجغرافي بين البلد الأصلي والمضيف.	- الإيثار، والمصلحة الشخصية. - المستوى التعليمي للمهاجر. - الحالة الاجتماعية (أعزب/ متزوج). - الجنس (ذكر/ أنثى). - الحالة الاقتصادية والاجتماعي للعائلة. - الحالة الاقتصادية للمهاجر بالبلد المضيف. - فترة إقامة المهاجر بالبلد المضيف.

المصدر: (صالحي، 2011)

يوجز الجدول رقم (2.2) المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية المؤثرة على المهاجرين في تحويل اموالهم إلى بلدانهم الاصليه من عدم التحويل حيث تلعب الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلد الاصلي والبلد المضيف دورا هاما بالتاثير على المهاجر بتحويل امواله إلى بلده الاصلي خلال فترة اقامته في البلد المضيف وكذلك مستويات إلى جانب التسهيلات الاستثمارية المتاحة للمهاجر ومعدلات الصرف وتكلفة التحويل، كما تلعب المصحلة الشخصية والمستوى التعليمي للمهاجر والحالات الاجتماعية ومستويات استقرار دخل المهاجر بالبلد المضيف دورا هاماً في تحفيز المهاجر على التحويل إلى بلده الاصلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتحويلات العاملين في الخارج على البلدان الأصلية

يسعى العاملون في الخارج لتخصيص جزء من الدخل الذي يتقاضونه في البلدان التي يعملون بها للاستهلاك والمصروفات اليومية ويتم ادخار الجزء المتبقي والقيام بتحويله إلى بلدانهم الأصلية، مما يعكس آثار اجتماعية واقتصادية كلية على البلد المُستقبل للتحويلات، وتتعدد الآثار الاجتماعية والاقتصادية منها ما هو مباشر وغير مباشر وهناك اجماع على أن لتدفقات تحويلات العاملين في الخارج يكون لها تأثير على المستوى الجزئي الاجتماعي ويتمثل في الفرد والأسرة المستقبلة والسلوك التي تتبعه نتيجة تلك التحويلات، وعلى المستوى الاقتصادي الكلي لمؤشرات الاقتصاد المستقبل لهذه التحويلات (عبد النور، 2015م).

1.2.2 الآثار الاجتماعية

تغيير الهيكل الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للأسر: ينتج على التدفقات المالية الناجمة عن التحويلات المالية للعاملين في الخارج تأثيرات على المجتمع، من خلال الدراسات السابقة التي تناولت هذا السياق أن التحويلات المالية للعاملين في الخارج تؤثر على الفرد والأسرة المستقبلة لها في البلدان الأصلية، حيث تؤثر على توزيع دخلها والنمط الاستهلاكي الخاص بها ونشاطها العائلي، وتغير الهيكل الاجتماعي لتلك البلدان، حيث تصعد فئات من المجتمع كانت في أدناه، ولم تعد طبيعة العمل ونوعيته أو الدرجة العلمية هي التي تحدد مكانة الفرد الاجتماعية وإنما ما يمتلكونه من أموال ولا شك أن العاملين في الخارج يمتلكون تلك الأموال، ويسود الشعور بالإحباط لدى أفراد المجتمع في الداخل نتيجة عدم مقدرتهم على تحقيق مردودات مالية كبيرة كتلك التي يتحصل عليها المهاجر في الخارج، كما أن زيادة الأموال المحولة للأسر ترفع القيمة الاستهلاكية لها وتتعود على نمط حياة أرقى مما كانت عليه قبل ذلك، ويتم إدخال قيم وتقاليد وعادات جديدة للمجتمع تنتج عن سلوك الفرد المهاجر عند عودته لبلده الأصلي، ويزيد حجم التفكك الاسري والاجتماعي نتيجة للسفر وترك الاسرة بلا معيل لفترات زمنية كبيرة، واما في حال اصطحاب العاملين المهاجرين للخارج لعائلاتهم معهم إلى بلدان غريبة سيواجه خطر كبير ومشاكل في تربية أبناءهم الناشئين على القيم والعادات لبلدهم الأم (صالحي، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تخفيف الفقر: أثبتت دراسة أجراها البنك الدولي على 74 دولة نامية متوسطة أو منخفضة الدخل، أن زيادة قيمة التدفقات المالية لتحويلات العاملين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% تؤدي إلى انخفاض الفقر بنسبة 1,2% (البنك الدولي، 2006م).
- الاتكالية للأسر المتلقية للتحويلات: يمكن أن يظهر نوع من الاتكالية للأسر المتلقية للتحويلات المالية بسبب تعودهم على تلقي الأموال المحولة لهم من العاملين في الخارج ويعتمدون عليها كمصدر أساسي للدخل تكون بديلة عن أشكال أخرى للدخل ممكن الحصول عليه لأن تلك التدفقات المالية توفر الاحتياجات اللازمة للعيش اليومي وتحد من النشاط المهني أو البحث عن عمل للأسر المستفيدة.
- الآثار النفسية: حيث يترتب عن التحويلات توقعات مغالى فيها لمن يرغب في السفر، إذ يبدو السفر لهذه الفئة طريق النجاة والخلاص الوحيد لتحسين الظروف المعيشية لهم، وخاصة أن العائدون من السفر يتحدثون ويظهرون نجاحاتهم في بلد المهجر وليس فشلهم والصعوبات التي يواجهوها، وقد يتفشى وهم السفر ليتخطى كل المحاولات والجهود لتسحين الظروف المعيشية دون السفر خاصة بين الشباب (فارس، 2006م).

2.2.2 الآثار الاقتصادية الكلية

تتعدد الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للعاملين في الخارج على الوطن الأصلي للمهاجر منها:

- التأثير على هيكل القوة العاملة وتوزيع الدخل: يمكن وصف العاملين في الخارج بأنهم الفئة الأكثر كفاءة وديناميكية ومعظمها في مرحلة الشباب وقادرون على التفكير والابداع ويكونون على مستوى انتاجي عالي ولا بد لذلك أن يترك أثراً سلبياً على هيكل القوى العاملة للبلدان الأصلية مما يؤثر على التنمية الاقتصادية وزيادة التضخم نتيجة رفع القوة الشرائية لدى العاملين في الخارج والتي تصب مباشرةً في جانب الطلب الكلي، وقد يؤثر ذلك على الأسعار في العقارات والسلع الإلكترونية والخدمات وزيادة الاستهلاك الخاص، ويمكن للتحويلات المالية أن تؤدي إلى نمو الودائع للأفراد بالعملات الأجنبية. وركزت العديد من الأبحاث التي قامت بدراسة التحويلات المالية للمهاجرين على العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الدخل، حيث أن هذه التحويلات تمثل الدخل الصافي لأسرة الافراد المهاجرين، حيث تساهم التحويلات في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية التنمية الاقتصادية من خلال رفع مستوى الدخل العائلي وتوجيه الانفاق نحو البعد الإنتاجي، فهذه الزيادة في الدخل تمكن العائلة من رفع الاستهلاك الخاص واليومي وتخفيض الفقر. وكذلك تمكن بعض العائلات الي تستطيع الادخار من تلك التحويلات للقيام باستثمار هذه الأموال في مشاريع تعود عليها بالفائدة، من خلال شراء معدات أو آلات تكون في أغلب الأحيان لرفع القدرة الإنتاجية لقطاعات مختلفة في اقتصاد البلد المستقبل (صالحي، 2011).

- التأثير على ميزان المدفوعات: إن تحويل أموال العاملين في الخارج إلى دولهم الأصلية، يدخل في ميزان المدفوعات، حيث يبعد خطر اظهار عدم التوازن، ورفع حجم العملة الصعبة في الاقتصاد، لأنها تعتبر مصدر مهم لجلب العملات الأجنبية، الأمر الذي يساعد في التخفيف من الاثار المترتبة على العجز في ميزان المدفوعات وعلى التنمية الاقتصادية في البلدان الأصلية للعاملين في الخارج، ويعتبر تأثير هذه التحويلات على ميزان المدفوعات للبلدان الأصلية ذو قيمة وأهمية تفوق التدفقات النقدية الأخرى مثل المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر أو القروض لأنها تشكل مصدر أكثر استقراراً من تلك التدفقات لرأس المال، وتمثل خاصية كونها مضادة للتقلبات الدورية حيث ترتفع خلال فترات الركود الاقتصادي بعد حدوث الكوارث الطبيعية أو جراء حدوث صدمات مالية أو نزاعات سياسة في البلدان الأصلية للمهاجرين عندما تتجه تدفقات رأس المال الأخرى إلى النقصان (Martin, 2007).

وتساهم تحويلات العاملين في الخارج في تنمية الدول المستقبلة لها، وتلعب دور هام في استقرار هذه الدول وتعتبر حافز مؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، والاعتماد عليها هو أقل خطورة من أوجه التمويل الأخرى، وبالأخص عندما تكون نسبة هذه التدفقات مرتفعة، أو عندما يكون تأثيرها في تمويل الواردات كبيراً، ولما يمكن أن تلعبه من توسع نمط الاستهلاك، كما أن التحويلات المالية للعاملين في الخارج عامل مؤثر على نطاق واسع جغرافياً واجتماعيا وتشمل نطاق واسع من أسر المهاجرين، وبشكل عام اغلب التحويلات المالية يتم استخدامها في البلدان النامية لتغطية تكاليف الأسر ثم بالتدرج: التعليم والصحة والسكن، ليأتي دور الاستثمار أو الادخار ونصيب هذا الأخير لا يتجاوز في معدله 12% من التحويلات (فارس، 2006م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أن هناك العديد من الآثار السلبية للتحويلات المالية للعاملين في الخارج على الدول المستقبلة مثل الاتكالية وانتشار الاستهلاك التظاهري واتجاهها لعناصر انفاق غير منتجة، وقد تعمل التحويلات على زيادة قيمة العملة وتضخم الأجور في البلدان المستقبلة مما ينتج عن ذلك صعوبات للتصدير والإنتاج. ويذهب البعض إلى أنه ممكن ان ينتج عن ذلك حالة المرض الهولندي كما هي حالات بعض الأوطان التي تعتمد على مصدر رئيسي واحد للإنتاج مثل انتاج النفط أو بعض المواد الأولية الأخرى، ويقلل احياناً من دور التدفقات المالية للتحويلات في الاستثمار، فما هو متوفر من دراسات تؤكد أن نسبة هذه التدفقات التي تتجه للاستثمار لا تزيد عن 18% في البلدان العربية وهي أقل من ذلك في أغلبها وأن معظمها استثمارات لتحسين ظروف السكن وهو الانفاق المفضل للمهاجرين وهو استهلاك لكنه منتج لأنشطة صناعة البناء كما أنه ادخار في نفس الوقت (فارس، 2006م).

3.2 ملخص الفصل

تناول هذا الفصل مفهوم تحويلات العاملين في الخارج بالاعتماد على ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ثم تطرق إلى دوافع تحويلات العاملين في الخارج ومن أهمها الإيثار الصافي والمصالح الشخصية الصافية والإيثار المختلط المعتدل، وتم الحديث عن قنوات تدفق تحويلات العاملين في الخارج وآليات التحويل من خلال القنوات الرسمية والمتمثلة في المؤسسات الرسمية مثل البنوك وشركات التحويل المعتمدة والتحويلات الإلكترونية الحديثة ومكاتب البريد، ومن خلال القنوات غير الرسمية والمتمثلة في الأصدقاء والأقارب أو الزيارات الشخصية ولا تخضع للرقابة الكاملة، ومن ثم الانتقال إلى الآثار الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية وتغيير الهيكل الاجتماعي، وكذلك حدوث الاتكالية من قبل الأسر المتلقية للتحويلات من الخارج، والآثار الاقتصادية الكلية والمتمثلة في التأثير على هيكل القوة العاملة وتوزيع الدخل، وكذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات بشكل إيجابي أو سلبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني

المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي

1.1.3 مقدمة

شهد الاقتصاد الفلسطيني من لحظة بدء عملية السلام والتسوية، وبدء عمل السلطة الوطنية الفلسطينية لعملها على الأراضي الفلسطينية تغيرات نوعية في المسار التنموي وبدء عملية التنمية والازدهار للاقتصاد الفلسطيني، حيث كان قبل قدوم السلطة يخضع بشكل كامل للاحتلال الإسرائيلي وهو ما أدى إلى توقف نموه بشكل مستمر ومتواصل بشكل كبير، ورغم هذه التغييرات الإيجابية وتحقيق عدة إنجازات واعدة وبدء عملية البناء والإعمار في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن استمرار الممارسات الإسرائيلية الخانقة للاقتصاد الفلسطيني، أدى إلى تباطؤ عجلة النمو بشكل كبير بالمقارنة مع ما كان متوقعاً منه.

وسوف يتناول هذا الفصل أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني (الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات والواردات).

2.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

يقصد بالناتج المحلي الاجمالي جميع ما أنتجه الافراد في داخل الدولة بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أم أجانب. ويعكس هذا المؤشر مدى استغلال عناصر الانتاج في داخل الدولة ومن ثم تحقيق أقصى درجات التنمية، على عكس الدخل القومي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م)، والجدول رقم جدول (1.3) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة الماضية، كما يلي:

جدول (1.3): الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1995 –2016م): سنة الأساس 2004م

"مليون دولار أمريكي"

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي
1995	3300	1434.6	2006	4609.6	1360.1
1996	3340.1	1369.9	2007	4913.4	1406
1997	3830	1487.5	2008	5212.1	1449.1
1998	4379	1645.2	2009	5663.6	1529.8
1999	4741.6	1723.9	2010	6122.3	1606.4
2000	4335.9	1526.7	2011	6882.3	1752.5
2001	3932.2	1345	2012	7314.8	1807.5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	الناتج المحلى الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي	السنة	الناتج المحلى الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي
2002	3441.1	1143.7	2013	7477	1793.3
2003	3923.4	1267	2014	7463.4	1745.9
2004	4329.2	1358.1	2015	7719.3	1744.5
2005	4796.7	1459.4	2016	8037	1765.9

من إعداد الباحث بالاعتماد على (بيانات جهاز المركز الإحصاء الفلسطيني، 2016م)

يتضح من خلال الجدول رقم (1.3) أن الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تغيراً واضحاً خلال الفترة من 1995-2000م حيث نما الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية حوالي 9.12% خلال تلك الفترة، وذلك انعكاساً لمواقف المجتمع الدولي وتقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لدفع عجلة النمو الاقتصادي الفلسطيني، مما ساهم في انتعاش الاقتصاد بشكل ملحوظ.

وفي الفترة من 2000-2005م أصيب الاقتصاد الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي بانتكاسة كبيرة وذلك لاندلاع انتفاضة الأقصى، واستمرت هذه الانتكاسة حتى عام 2003م، وشهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً وملحوظاً في الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، حيث بلغ متوسط تراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 10.12% خلال تلك الفترة، بسبب الإجراءات الإسرائيلية مثل تدمير البنى التحتية، وتدمير المدن الصناعية، وإعادة احتلال الضفة الغربية، وبدء بناء الجدار العازل وبسبب الحواجز الإسرائيلية المنتشرة على جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإغلاق جميع الأراضي الفلسطينية، كل هذا أدى لتراجع النشاط الاقتصادي وإيقاف عجلة الإنتاج والتنمية الفلسطينية بشكل كبير، أما في الفترة من 2003-2005م بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 11.72%، ويرجع ذلك لاعتبار هذه الفترة من أكثر الفترات استقراراً في الأراضي الفلسطينية بسبب تخفيف القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، لذلك تم اعتماد سنة 2004 كسنة أساس للمؤشرات الاقتصادية الفلسطينية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2006م).

وخلال الفترة من 2006-2010م فكان من المتوقع أن يستعيد النشاط الاقتصادي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي عافيته خلال عام 2006، ولكن انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005م، حيث ترتب على ذلك توقف كامل لعمال إسرائيل من قطاع غزة، وبالتالي تراجع حجم تحويلات العاملين في الخارج، وخلال عام 2006 وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية والمحلية، أدى إلى توقف الاحتلال الإسرائيلي عن تحويل مستحقات الضرائب إلى خزينة السلطة الفلسطينية، وهو ما أدى إلى حرمان موظفي السلطة الفلسطينية من استلام رواتبهم، ونتيجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حملة المقاطعة الدولية التي أدت إلى تشديد الحصار على الأراضي الفلسطينية ومنع التحويلات العربية والدولية إلى السلطة الفلسطينية، فزاد نسبة التراجع في النمو في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نسبة 5.2% خلال هذه الفترة.

أما في الفترة من 2007-2010م فتشير التقديرات الخاصة بصندوق النقد الدولي إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الوضع السياسي والاقتصادي الفلسطيني بشكل عام، والبدء في بناء وإصلاح المؤسسات الاقتصادية والأمنية، والدعم الدولي مما ساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وتخفيف القيود الإسرائيلية. (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2011م).

وخلال الفترة من 2007-2010م زاد حجم تحويلات العاملين في الخارج بسبب ظروف الانقسام الفلسطيني وإغلاق العديد من المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة، ومنع سكان قطاع غزة من العمل في الأراضي المحتلة حيث أدى إلى زيادة نسبة البطالة.

وخلال الفترة من 2011-2015م فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو متدنية نوعاً ما بسبب استمرار الحصار الخانق على قطاع غزة والضفة الغربية، ومنع إدخال أي نوع من أنواع المواد الخام والمواد التي تساهم في قطاع الصناعة بشكل نهائي إلى قطاع غزة، وزيادة الحواجز الإسرائيلية ومنع دخول الفلسطينيين للعمل في الداخل المحتل، مما قلل من معدلات النمو بشكل كبير حيث سجلت معدل النمو استقراراً خلال عام 2011م وسجلت نسبة 10.7%، وكانت نسبة النمو للعام 2012م بمعدل 6%، أما في العام 2013 فكانت النسبة ما يقارب 5.6%، وفي العام 2014 فكانت النسبة 5.5%، ويسجل معدل النمو لعام 2015م ما نسبته 5.7% (تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2015، سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).

وشهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نمواً بنسبة 4.1% خلال العام 2016م، مقارنة مع نمو بنسبة 3.4% خلال العام 2015م. وتفاوتت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع غزة والضفة الغربية خلال العام 2016، حيث بلغ معدل النمو في القطاع 7.7% مقارنة مع 3.0% في الضفة الغربية. ويعزى النمو في قطاع غزة إلى مجموعة من العوامل، أهمها الاستمرار في إعادة إعمار قطاع غزة، وتخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع ومستلزمات الإنتاج، وزيادة المساعدات التي تصل إلى القطاع. وبالرغم من هذا النمو الملحوظ في قطاع غزة خلال العام 2016م، إلا أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ظلت أقل مما كانت عليه قبل العدوان الإسرائيلي على القطاع في شهر تموز 2014م والذي أدى إلى تدمير البنية التحتية وكذلك النشاط الاقتصادي. كما شهد القطاع نمواً ملحوظاً خلال عام 2012م بنسبة 7.0%، ولكنه تراجع بشكل كبير عام 2014م حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15.1% نتيجة العدوان الإسرائيلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحصار الخانق على القطاع قبل أن ينتعش ثانية بنسبة 7.7% خلال عام 2016م. أما في الضفة الغربية، فقد انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 6.0% عام 2012م إلى 1.0% عام 2013م، ثم ليرتفع ثانية إلى 3.0% عام 2016م. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي والأزمة المالية التي تعاني منها دولة فلسطين، خصوصا مع تراجع الدعم الخارجي بشكل كبير (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2016م).

وتركز الارتفاع خلال عام 2016م في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ذات المساهمة الأعلى نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي ومنها نشاط الانشاءات، حيث بيّنت التقديرات الأولية إلى أنه سجل ارتفاعاً بنسبة 4.7%، والذي ارتفع إجمالي عدد العاملين فيه بنسبة 12.3%، تبعه نشاط الصناعة الذي ارتفع اجمالي القيمة المضافة فيه خلال عام 2016م بنسبة 4.2% مقارنة مع عام 2015م، وارتفع إجمالي عدد العاملين فيه بنسبة 5.3%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م)

وإن مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مهم وضروري جداً في تعزيز وتتطور النمو الاقتصادي ويتوزع الاقتصاد الفلسطيني على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تمثل هيكل وبنية الاقتصاد، حيث يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي نظرا للمساهمة البارزة لنشاط الخدمات والفروع الأخرى المرتبطة به في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة.

جدول (2.3): أبرز الأنشطة الاقتصادية وأهم خصائصها في فلسطين، 2016م

النشاط الاقتصادي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة (بالدولار/عامل)*	نسبة المساهمة في العمالة (%)	معدل الأجر اليومي الاسمي (دولار)	معدل الأجر اليومي الحقيقي (دولار)**
الزراعة	2.9	3,810.0	7.2	14.26	12.89
الصناعة	13.9	9,650.2	13.5	21.26	19.20
الإنشاءات	7.5	6,917.1	10.1	26.23	23.69
تجارة الجملة والتجزئة	17.2	7,238.0	22.3	16.66	15.03
النقل والتخزين	2.2	3,713.4	5.7	13.17	11.89
المعلومات والاتصالات	5.5	43,038.8	1.2	30.80	27.80
الخدمات والفروع الأخرى	50.8	11,866.7	40.0	28.69	25.91

* نصيب العامل من القيمة المضافة = القيمة المضافة/ عدد العاملين.

* تم ربط معدل الأجر اليومي الاسمي بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2010) لملاحظة القوة الشرائية للعامل بالأسعار الثابتة.

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جهاز المركز الإحصاء الفلسطيني، 2016م

ومن خلال جدول رقم (2.3) نلاحظ أن أنشطة الخدمات احتلت المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة والعمالة، حيث بلغت مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي 50.8% وفي العمالة 40.ن40% عام 2016م، حيث بلغت القيمة المضافة لأنشطة الخدمات والفروع الأخرى 4,077.4 مليون دولار أمريكي عام 2016م، بارتفاع 6.3% مقارنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع العام 2015م، كما بلغ عدد العاملين فيه 343.6 ألف عامل، بانخفاض 3.6% خلال نفس الفترة، ونظرا لزيادة القيمة المضافة لهذه الأنشطة بنسبة اكبر من زيادة عدد العاملين فيها، فقد ارتفع متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 10.3% ليصل إلى 11,866.7 دولار أمريكي عام 2016م. بالمقابل، ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين المستخدمين بأجر في هذه الأنشطة ليصل إلى 100.4 شيكل، وهو الأعلى بين الأنشطة الاقتصادية بعد نشاط المعلومات والاتصالات.

وبلغت مساهمة أنشطة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 13.9%، وفي العمالة 13.5% خلال العام 2016م. ارتفعت القيمة المضافة لأنشطة الصناعة عام 2016 لتصل إلى 1,114.6 مليون دولار أمريكي، بنمو نسبته 7.0% عن العام 2015م، بينما انخفض عدد العاملين في هذه الأنشطة بنسبة 0.3%، مقارنة مع عام 2015م، ليصل إلى 115.5 ألف عامل. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة في أنشطة الصناعة بنسبة 7.3% عام 2016م ليصل إلى 9,650.2 دولار أمريكي لكل عامل. بالمقابل، ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين المستخدمين بأجر في هذه الأنشطة إلى 74.4 شيكل عام 2016م.

أما قطاع الزراعة، فقد تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 2.9%، وتراجعت مساهمتها في العمالة لتصل إلى 7.2% عام 2016م. بلغت القيمة المضافة لأنشطة الزراعة 236.6 مليون دولار أمريكي عام 2016م، بتراجع نسبته 11.0% عن العام 2015م، ورافق ذلك انخفاض عدد العاملين بنسبة 15.2% مقارنة مع العام 2015م ليصل إلى 62.1 ألف عامل. ونظرا لانخفاض القيمة المضافة لهذه الأنشطة بنسبة أقل من انخفاض عدد العاملين فيها، فقد ارتفع متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة خلال عام 2016م في أنشطة الزراعة بنسبة 5.0% ليصل إلى 3,810.0 دولار أمريكي، ولكنه ظل الأقل بين الأنشطة الاقتصادية (بعد أنشطة النقل والتخزين)، ما يعكس ضعف الإنتاجية في هذه الأنشطة. من جهة أخرى، انخفض معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين المستخدمين بأجر في أنشطة الزراعة ليصل إلى 49.9 شيكل.

أما قطاع تجارة التجزئة والجملة، والتي تعتبر من الأنشطة الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني، تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 17.2%، بينما ارتفعت مساهمتها في العمالة إلى 22.3% عام 2016م. بلغت القيمة المضافة لأنشطة تجارة التجزئة والجملة 1,383.9 مليون دولار أمريكي عام 2016م، بانخفاض نسبته 1.9% عن العام 2015م. وترافق ذلك مع ارتفاع عدد العاملين بنسبة 13.7% ليصل إلى 191.2 ألف عامل عام 2016م. مما أدى لانخفاض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة في أنشطة تجارة التجزئة والجملة بنسبة 13.7% ليصل إلى 7,238.0 دولار أمريكي إلى 58.3 شيكل.

أما بالنسبة لقطاع الإنشاءات، فقد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.5%، ومساهمتها في العمالة إلى 10.1% عام 2016م. بلغت القيمة المضافة في هذه الأنشطة 601.1 مليون دولار أمريكي عام 2016م، وهي أعلى مما كانت عليه عام 2015م بنسبة 5.9%، ورافق ذلك ارتفاع عدد العاملين في هذه الانشطة بنسبة 12.6% مقارنة مع العام 2015م ليصل إلى 86.9 ألف عامل خلال عام 2016م. ونتيجة لارتفاع القيمة المضافة لهذه الأنشطة بنسبة أقل من ارتفاع عدد العاملين فيها انخفض متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة في أنشطة الإنشاءات بنسبة 5.9% ليصل إلى 6,917.1 دولار أمريكي. بالمقابل، ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعامل في هذه الانشطة إلى 91.8 شيكل. وتشكل أنشطة الإنشاءات مكوناً أساسياً في التكوين الرأسمالي الثابت الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل بعداً أساسيا في دراسة بنية وتطور الاقتصاد الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م).

3.1.3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية، ذلك أن فلسطين تأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط المتراوحة بين (1006 – 3975 $) بناء على تصنيفات البنك الدولي لعام 2017 ، حيث تقسم الدول حسب تصنيف البنك الدولي طبقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والمجموعات هي: المجموعة المنخفضة الدخل، 957 دولاراً أمريكياً أو أقل، الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط 976 إلى 3,855 دولاراً أمريكياً، الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط، 3،856 إلى 11,905 دولاراً أمريكياً فأكثر، والدخل المرتفع من 11,906 دولاراً امريكيا فأكثر (البنك الدولي، 2017).

حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (1432.81) دولار أمريكي خلال الفترة (1995 – 2005م)، وبلغ متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (1632.81) خلال الفترة من (2006 – 2016م) وبلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عام 2012م بقيمة (1807.5) دولار أمريكي، وذلك للاستقرار السياسي والاقتصادي الذي حضيت به الاراضي الفلسطينية خلال تلك الفترة، وبلغت أدنى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عام (2002م) بقيمة (1143.7) دولار أمريكي، وذلك بسبب الاجتياحات المستمرة للاراضي الفلسطينية وتقطيع أوصال المدن وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واغلاق المعابر ومنع وصول المواد الخام للاراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم.

4.1.3 البطالة في فلسطين

تعرف البطالة على أنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا مستعدين للعمل خلال تلك الفترة، ويبحثون عن عمل بطرق محددة وتشمل تسجيل في مكاتب التشغيل الخاصة أو الحكومة والتحقق من أماكن العمل أو من خلال المواقع الإلكترونية أو عن طريق مساعدة الأصدقاء والأقرباء (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م).

وهي عبارة عن جميع الأفراد ضمن سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه ولا يجدون فرصة عمل رغم بحثهم المتواصل عنه (منظمة العمل الدولية، 2006م).

وتعتبر مشكلة البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ومن أسوأ المشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، وتعد مشكلة نفسية واجتماعية وأمنية وسياسية، ويرجع ذلك بسبب الممارسات التي تتبناها دولة الاحتلال الإسرائيلي من إغلاق للمعابر وفرض الحصار المتواصل على قطاع غزة لأكثر من 10 سنوات والحواجز العسكرية بين المدن الفلسطينية ومنع دخول المواد الخام اللازمة للتشغيل، حيث كشفت تقارير رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة البطالة خلال العام 2016م وصلت إلى 26.6% بواقع 18% في الضفة الغربية و41.2% في قطاع غزة، وتعتبر هذه المعدلات من أعلى المعدلات مقارنة بالسنوات الماضية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م).

جدول (3.3): يوضح معدل البطالة في فلسطين في الفترة 2000-2016م

العام	معدل البطالة			
	الأراضي الفلسطينية	نسبة التغير	غزة	الضفة الغربية
2000	14.3	%21.2	18.9	12.2
2001	25.3	%76.9	34.1	21.6
2002	31.2	%23.3	37.9	28.2
2003	25.5	%18.3-	29.1	23.7
2004	26.8	%1.2	35.3	22.8
2005	23.5	%8.9-	30.3	20.4
2006	23.7	%0.8	34.8	18.8
2007	21.7	%8.4-	29.7	17.9
2008	26.6	%22.6	40.6	19.7
2009	24.5	%7.9-	38.6	17.8
2010	23.7	%3.3-	37.8	17.2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام	معدل البطالة			
	الأراضي الفلسطينية	نسبة التغير	غزة	الضفة الغربية
2011	20.9	%11.8-	28.7	17.3
2012	23	%10.1	31	19
2013	23.4	%1.7	32.6	18.6
2014	26.9	%14.9	43.9	17.7
2015	25.9	%3.9-	41	17.3
2016	26.6	%5.2	41.2	18

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جهاز المركز الإحصاء الفلسطيني، 2016م

ويلاحظ من الجدول رقم (3.3) أن معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية ارتفعت بشكل طفيف خلال العام 2016م لتصل إلى 26.6% من إجمالي القوى العاملة مقارنة مع 25.9 خلال العام 2015م، وتجدر الاشارة إلى أن نسبة البطالة زادت في الضفة الغربية من 17.3% إلى 18% وفي قطاع غزة زادت النسبة من 41% لتصبح 41.2%، بعد أن وصلت نسبة البطالة إلى مستويات قياسية خلال العام 2015م في قطاع غزة (41) عادت نسبة البطالة إلى الارتفاع لتصل إلى 41.2 خلال العام 2016م، وذلك بسبب زيادة حدة الحصار المفروض على قطاع غزة، وبطء عملية الإعمار.

وبلغ عدد المشاركين في القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 1.341 مليون فرد خلال عام 2016م، منهم 844.6 ألفاً في الضفة الغربية و496.4 ألفاً في قطاع غزة.

وسُجلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية 20- 24 سنة، وبلغت 43.2% في عام 2016م؛ فيما يعتبر قطاع الخدمات الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلية بنسبة بلغت في الضفة الغربية 33.2% مقابل 53.8% في قطاع غزة.

وبشكل عام، لا تزال معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة جداً بالمقارنة مع دول الجوار، إذا لا يزال أكثر من رفع القوى العاملة تقريباً عاطلين عن العمل، مقارنة مع 13.0% في الأردن، و12.9% في مصر، ويذكر أن معدلات البطالة ترتفع بشكل ملحظ بين أوساط الإناث، حيث وصلت إلى 39.2%، وفي المخيمات 35.6% (عودة، 2016م).

5.1.3 التضخم في فلسطين

يعرف التضخم على أنه عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة معينة، ويعتبر معدل التضخم المتحقق في فلسطين من المعايير التي تحتوي على تناقضات عديدة، وينعكس هذا التباين في مستوى التضخم بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث درجة الاختلاف حيث يرجع إلى عدة ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وترتبط الأسعار بشكل رئيسي في الضفة الغربية بمستوى أسعار نفس السلع في إسرائيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب تكلفة الاستيراد، وبينما تعتمد الأسعار في قطاع غزة على الوضع الاقتصادي بشكل عام من جهة، ومن الجهة الأخرى على الأسعار الخاصة بالسلع القادمة من الجانب المصري ومن جهات أخرى خارجية في ظل التذبذب في السوق ونتيجة عدم الانتظام لتدفق السلع مما يؤثر على السلع وأسعارها بشكل عام وخاصة في قطاع غزة، ونظراً لانعدام البدائل لهذه السلع من إسرائيل وخاصة في ظل ظروف الحصار الخانق على قطاع غزة وندرة السلع الداخلة من إسرائيل والضفة الغربية بالمقارنة مع الجانب المصري وجهات أخرى خارجية (تقرير سلطة النقد، التقرير السنوي 2015م).

جدول (4.3): يوضح نسب التضخم للسنوات من (1996 – 2016م)

سنة الأساس 2004 = 100)

السنوات	فلسطين			
	الرقم القياسى لأسعار المستهلك	معدل التضخم (%)	الرقم القياسى لأسعار المنتج	معدل التضخم (%)
1996	70.84	–	69.24	..
1997	75.86	7.07	76.13	9.95
1998	80.1	5.59	81.66	7.26
1999	84.54	5.54	85.04	4.15
2000	86.9	2.79	87.96	3.44
2001	87.97	1.23	87.35	-0.7
2002	92.99	5.71	88.77	1.63
2003	97.08	4.40	90.68	2.16
2004	100	3.01	93.77	3.4
2005	104.11	4.11	96.2	2.6
2006	108.11	3.84	97.78	1.63
2007	110.12	1.86	100	2.27
2008	121.01	9.89	108.16	8.16
2009	124.34	2.75	109.81	1.53
2010	129	3.75	113.5	3.36
2011	132.71	2.88	117.62	3.63
2012	136.4	2.78	120.61	2.55
2013	138.75	1.72	121.68	0.89
2014	139.94	1.76	122.63	0.78
2015	141.12	2.17	124.75	1.73
2016	142.89	3.24	127.96	2.57

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ومن خلال الجدول رقم (4.3) يتضح لنا أن معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية في عام 2016م شهدت مزيداً من التباطؤ مقارنة بمستوياتها في السنوات الماضية، حيث انخفضت إلى أدنى مستوياتها المتحققة منذ سنين، حيث و لأول مرة منذ العام 2004م الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين يسجل زيادة مقدارها 1.7% خلال العام 2016م مقارنة مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام 2015م. وترجع هذه الزيادة متسقة مع تغيرات الأسعار في غالبية دول العالم التي شهدت زيادات مماثلة نتيجة زيادة أسعار بعض السلع الأساسية لا سيما النفط والغذاء منذ نهاية العام 2014م، ويعتبر معدل التضخم في فلسطين أقل بكثير من المعدل المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2015م لكنه أعلى من مثيله في الأردن ودولة الاحتلال، ويعتبر التضخم في فلسطين إلى حد كبير تضخماً مستورداً ويظهر حساسية كبيرة تجاه الأسعار العالمية وأسعار الغذاء والوقود بشكل خاص (سلطة النقد الفلسطينية، 2016م).

ونلاحظ من الجدول رقم (4.3) أن معدل التضخم بدأ بالانخفاض من عام 1997م حتى بلوغ معدله عام 2001م بنسبة 1.2% في الأراضي الفلسطينية، ويرجع ذلك إلى ضعف الطلب المحلي وانخفاض الاستهلاك الكلي وكذلك انخفاض دخل الفرد وأسعار الواردات ومعدل التضخم في دولة الاحتلال، ثم عاد للارتفاع إلى مستويات عالية وغير مسبوقة عام 2008م بنسبة 9.9% في الأراضي الفلسطينية وذلك بسبب الارتفاع في الأسعار العالمية، أما خلال الفترة من 2010-2013م فقد بلغ متوسط معدل التضخم في الاراضي الفلسطينية 3.13%، وشهد معدل التضخم في قطاع غزة إلى أقل من 1% وذلك لزيادة السلع المستوردة من مصر عبر اقتصاد الأنفاق النشط، وانخفاض أسعار السلع الأساسية الواردة عبر الأنفاق حيث كانت أرخص من السلع المستوردة من إسرائيل بنسبة تتراوح بين 10-15%، أما خلال الفترة من 2013-2015م فقد شهد معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية ثباتاً ملحوظاً حيث بلغ متوسط معدل التضخم حوالي 1.725% وتراجع في 2015م ليصل إلى 1.39% (الأونكتاد، 2016م).

7.1.3 الاستثمار في فلسطين

يعتبر الاستثمار في فلسطين من أهم الأولويات والمهام الرئيسية للسلطة الفلسطينية وذلك بهدف الارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني، والعمل على استقطاب رأس المال المحلي والأجنبي، وتم من أجل تحقيق هذا الهدف العمل على تشريع عدة قوانين تعمل في مجملها على تشجيع الاستثمار الأجنبي في فلسطين، كما يتم العمل على تقديم عدة تسهيلات مختلفة، والإعفاءات الضريبية، وتحقيق عدة خطوات للارتقاء بأداء الاقتصاد الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي، وقد تم البدء في عدة خطوات عملية في هذا المجال منذ بدء إنشاء السلطة الفلسطينية، ولكن تم مواجهة هذه الخطوات بعدة عقبات من أهمها العراقيل الإسرائيلية، والتي حالت دون التقدم بشكل مناسب في مجال الاستثمار، وقد تم عقد عدة مؤتمرات وأنشطة مختلفة تساهم وتحث على الاستثمار الأجنبي في فلسطين ودعوة المهتمين في هذا المجال من رجال الأعمال والشركات، ويوجد عدة خطوات عملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن من خلالها النهوض بالاستثمار في فلسطين ومن أهم هذه الخطوات التي تعمل على المساهمة في هذا الاتجاه ما يلي (مشتهى، 2011م):

- زيادة الوعي الاستثماري والعمل على التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية المجتمع المحلي، ومن خلال تفعيل المؤسسات الدولية في دعم وتقديم الموازنات اللازمة في هذا المجال.
- تعريف المستثمرين بنوافذ التمويل المتاحة والمتوفرة وشروط الإقراض في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير المهارات الفردية ومهارات المؤسسات للعمل على إنجاح المشاريع بأكثر كفاءة وفاعلية.
- تقديم العديد من الخدمات الاستشارية للجهات المعنية وتقديم أفكار جديدة وإبداعية في هذا المجال.

8.1.3 المعوقات التي تواجه الاستثمار في فلسطين

يوجد العديد من المعيقات للاستثمار في فلسطين، وتعتبر هذه المعيقات على هيئة نمط موحد وتواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء العالم، ويتم التعرض لها من خلال العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تتداخل بشكل كامل مع بعضها البعض، وتحتوي جزء من هذه المعيقات على مسببات داخلية وجزء منها مسببات خارجية (خضر، 2012م)، ويمكن تلخيص أهم هذه المعيقات التي تواجه المستثمرين في فلسطين كما يلي:

- تكلفة راس المال: حيث تعتبر هذه المشكلة الرئيسية لكافة المشاريع، من خلال ارتفاع سعر الفائدة مقارنة برأس المال المدفوع من المنشآت الكبيرة.
- التضخم: ويؤثر بشكل كبير من خلال ارتفاع الأسعار الأولية للمواد وارتفاع التكاليف التشغيلية بشكل كامل، كما يتم العمل على مواجهة كافة المعيقات بشكل كلي ومميز.
- التمويل: حيث تواجه جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في التمويل وذلك بسبب قلة الضمانات والحداثة في العمل وتجنب البنوك للتمويل بالشكل اللازم.
- الإجراءات الحكومية: وتعتبر هذه المشكلة الأساسية للعمل وخاصة في مجال الأنظمة التعليمات الرسمية والتي تعيق عمل هذه المؤسسات في العمل بشكل مريح.
- المنافسة: حيث تعتبر من أهم المعيقات حيث تتعرض المشاريع الاستثمارية لمنافسة شديدة من خلال الواردات والمشاريع الكبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ندرة المواد الأولية: وخاصة في عدم القدرة على التخزين واللجوء إلى الاستيراد كحل بديل، وما يواجهه من مشاكل في أسعار الصرف. (الزين، 2013م)

ونظراً للممارسات الاحتلالية الإسرائيلية المختلفة، وما تمر به الأراضي الفلسطينية من إغلاق وحصار، فقد أثر ذلك سلباً على الاستثمار، علاوة على الاختلالات الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجع حجم الاستثمار بشكل حاد من قبل القطاع الخاص بحوالي 862 مليون دولار أي بنسبة انخفاض 61.2% ما بين 1999م و2005م ويتضح ذلك من خلال الجدول (5.3).

جدول **(5.3)**: يوضح حجم الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية في الفترة **(1996–2016)** "القيمة بالمليون دولار أمريكي"

السنة	حجم الاستثمارات	السنة	حجم الاستثمارات
1996	1051.6	2007	888.5
1997	1186.4	2008	1199.4
1998	1361.5	2009	1393.1
1999	1874.1	2010	1354.9
2000	1312.2	2011	1326
2001	1035.7	2012	1578.1
2002	877.5	2013	1644
2003	1117.1	2014	1415.3
2004	1151.5	2015	1549.1
2005	1234	2016	1638.1
2006	1138.2		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سلطة النقد الفلسطيني، التقرير السنوي 2016م.

وبالنظر إلى الجدول رقم جدول (5.3) نلاحظ بأنه ومنذ العام 1996م عند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى عام 2000م تحققت بعض الانجازات الاستثمارية حيث بلغت حجم الاستثمارات في عام 1999م حوالي 1408 مليون دولار أمريكي لتصل لأعلى مستوى، ولكن لم تستمر الانجازات طويلاً ففي عام 2000م انخفضت لتصل إلى 1117 مليون دولار أمريكي بسبب الممارسات الإسرائيلية التي رافقت انتفاضة الأقصى حيث شهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً بسبب الاجتياحات والإغلاقات البرية والبحرية لأسابيع طويلة الأمر الذي أدى إلى شلل الحركة التجارية والإنتاج وتفشي البطالة.

وفي الفترة من 2003–2006م شهدت هذه الفترة نمو مطرداً وكان من المتوقع استمرار النمو بشكل يستعيد فيه النشاط الاقتصادي وضعه الذي كان عليه في عام 1999م، ولكن شهد العام 2006م تراجعاً حاداً بسبب المقاطعة الدولية للحكومة بسبب فوز حركة حماس بانتخابات المجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعي ودواعي الانقسام بين أكبر فصيلين فلسطينيين وتوقف تعامل البنوك مع السلطة والحكومة واستمر الوضع حتى 2008م.

وفي الفترة من 2009–2018م شهدت هذه الفترة تغيراً مختلفاً فزادت في بعض الأحيان وانخفضت في أحيان أخرى وذلك بسبب استمرار فرض الحصار وتعرض قطاع غزة لثلاث حروب مدمرة، وفي نفس الوقت كانت تشهد بعض الانفراجات وخاصة خلال الأعوام من 2011–2013م. (المراقب الاقتصادي، العدد 16).

9.1.3 التجارة الخارجية "الميزان التجاري"

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى، ويساهم القطاع التجاري بما نسبته 11–13% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما نسبته 18% من الأيدي العاملة الفلسطينية.

ويبين الميزان التجاري حركة الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية، وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، بينما تعتبر الواردات مصدراً لفقدان العملة الأجنبية وزيادة العملة المحلية، وبالتالي أداء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعتمد على فرق الصادرات والواردات، فزيادة الواردات على الصادرات يعمل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها، مقابل العملات الأخرى والعكس صحيح في حال زيادة الصادرات على الواردات، وفي الحالة الفلسطينية فإن العجز التجاري يشكل السمة الهيكلية الرئيسية لميزان المدفوعات الفلسطيني، حيث أن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها، وذلك لانخفاض القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية (نصر الله، 2003م).

جدول (6.3): يوضح صادرات وواردات السلع والخدمات في الأراضي الفلسطينية بالمليون دولار خلال الفترة من (1996–2016)

السنة	الصادرات سلع وخدمات	الواردات سلع وخدمات	الميزان التجاري	السنة	الصادرات سلع وخدمات	الواردات سلع وخدمات	الميزان التجاري
1996	546	2,497.70	-1,951.70	2007	1,066.30	4,284.10	-3,217.80
1997	650.3	2,746.20	-2,095.90	2008	1,165.00	4,645.30	-3,480.30
1998	734.4	2,885.60	-2,151.20	2009	1,133.30	4,943.20	-3,809.90
1999	751.6	3,363.50	-2,611.90	2010	1,367.30	5,264.30	-3,897.00
2000	885.5	2,895.40	-2,009.90	2011	1,799.40	5,723.20	-3,923.80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	الصادرات سلع وخدمات	الواردات سلع وخدمات	الميزان التجاري	السنة	الصادرات سلع وخدمات	الواردات سلع وخدمات	الميزان التجاري
2001	615.9	2,696.20	−2,080.30	2012	1,871.10	6,299.90	−4,428.80
2002	477.8	2,233.60	−1,755.80	2013	2,071.80	6,804.00	−4,732.20
2003	515.1	2,516.40	−2,001.30	2014	2,172.30	7,208.90	−5,036.60
2004	596.8	3,137.40	−2,540.60	2015	2,322.70	7,501.40	−5,178.70
2005	723.3	3,573.90	−2,850.60	2016	2,432.20	7,602.70	−5,170.50
2006	736.3	3,683.40	−2,947.10				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وتعد إسرائيل المصدر الوحيد للعديد من السلع الأساسية في السوق الفلسطينية كالكهرباء والمياه والوقود على وجه الخصوص، والتي تمثل الفاتورة الأكبر للواردات الفلسطينية من الخارج. وتشكل نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل نحو 86٪ من إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية إلى العالم ككل، وهي نسبة يرى فيها اقتصاديون أنها تؤثر سلباً على عدم انتشار اسم فلسطين في التجارة الدولية. وبلغ إجمالي قيمة ما صدره الفلسطينيون إلى العالم ككل بما فيها إسرائيل خلال أول شهرين يناير وفبراير 2015م ما نسبته 131.1 مليون دولار أمريكي بارتفاع نسبته 4.3٪ مقارنة مع الفترة المناظرة من العام 2014م. وارتفعت الواردات الفلسطينية من دول العالم ككل بما فيها إسرائيل إلى 748.8 مليون دولار أمريكي بارتفاع نسبته 3.8٪ مقارنة مع الفترة المناظرة من 2015م. واستقرت قيمة العجز التجاري، عند 617.7 مليون دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 3.2٪ مقارنة مع نفس الفترة من 2015م. ولم تسجل التجارة الفلسطينية من عقود فائضاً في حسابات الصادرات مع الواردات، لأسباب مرتبطة بتبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، خاصة في الخدمات الأساسية (المياه والكهرباء والوقود والصناعات الغذائية)، وبلغ إجمالي الواردات السلعية 6,109.5 مليون دولار أمريكي في عام 2016م، حيث انخفضت مقارنة مع عام 2015م، في حين ارتفعت الصادرات السلعية الفلسطينية مقارنة مع عام 2015م لتصل إلى 1,827.4 مليون دولار أمريكي في عام 2016م. وبلغ إجمالي الواردات الخدمية 1,493.2 مليون دولار أمريكي في عام 2016م، حيث ارتفعت مقارنة مع عام 2015م في حين ارتفعت الصادرات الخدمية الفلسطينية مقارنة مع عام 2015م لتصل إلى 604.8 مليون دولار أمريكي في عام 2015م.

10.1.3 الإنفاق الاستهلاكي في فلسطين

يتوزع الإنفاق الاستهلاكي إلى نوعين عام وخاص، فيعكس الإنفاق الاستهلاكي الخاص قيمة ما ينفقه الأفراد أو الأسر وقطاع الأعمال على السلع والخدمات. أما الإنفاق الاستهلاكي العام فهو قيمة ما تنفقه الدولة على شراء السلع والخدمات العامة (مشاريع القطاع العام، البنى التحتية)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهدف هذا المؤشر إلى بيان مدى تدخل الدولة والتأثير في الاقتصاد المحلي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م)

جدول (7.3): يوضح الإنفاق الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية بالمليون دولار خلال الفترة (1995 – 2016م)

السنة	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	إجمالي الاستهلاك	كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (%)
1995	3285.6	604.4	3890	117.88
1996	3389.7	743.9	4133.6	123.76
1997	3702.6	832.7	4535.3	118.42
1998	3898.2	907.1	4805.3	109.74
1999	4032	1000.9	5032.9	106.14
2000	3866.8	1098.9	4965.7	114.53
2001	3765.4	1116.4	4881.8	124.15
2002	3397.9	985.8	4383.7	127.39
2003	3932.1	906	4838.1	123.31
2004	4445.2	1227	5672.2	131.02
2005	5086.3	1363.3	6449.6	134.46
2006	5320.2	1374.5	6694.7	145.23
2007	5847.2	1603.2	7450.4	151.63
2008	6915.7	1832.8	8748.5	167.85
2009	7174.2	2342.7	9516.9	168.04
2010	8354.7	2500.8	10855.5	177.31
2011	9602.4	2892.3	12494.7	181.55
2012	10158.5	3126.9	13285.4	181.62
2013	11062.6	3381.7	14444.3	193.18
2014	11840.4	3478.2	15318.6	205.25
2015	11805.1	3429.5	15234.6	197.36
2016	12353.3	3530.2	15883.5	197.63

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سلطة النقد الفلسطينية،2016

يتضح لنا من خلال الجدول رقم جدول (7.3) أن الإنفاق الاستهلاكي قد ارتفع من 3890 مليون دولار في عام 1995م إلى 5032.9 مليون دولار في عام 1999م بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 11.5%. ويمكن ملاحظة أن الإنفاق الاستهلاكي يفوق الناتج المحلي، بمعنى أن فلسطين تستهلك أكثر مما تنتج، وهي حالة تتميز بها الدول النامية. وبلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995م نحو 132%، وفي عام 1999م نحو 124%.

حيث بلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص والى مجمل الانفاق الاستهلاكي في فلسطين نحو 84% (16% انفاق حكومي) في عام 1994م، ثم انخفضت في عام 1999م إلى 78% (22% انفاق حكومي)، مما يعني زيادة الانفاق الحكومي وتراجع دور القطاع الخاص. ويتم تمويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانفاق الاستهلاكي العام بشكل أساسي من الضرائب، وكذلك تشير بيانات الاسكوا إلى أن نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص إلى الانفاق الاستهلاكي الكلي في الأردن قد انخفضت من 74% في عام 1994م إلى 73% في عام 1999م، وارتفعت النسبة في سورية من 83% في عام 1994م إلى 86% في عام 1999م، بينما انخفضت في لبنان من 91% في عام 1994م إلى 90.7% في عام 1999م، مما يعكس زيادة دور القطاع الخاص في سورية عنه في لبنان والأردن وفلسطين (نوفل، 2006م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج

1.2.3 مقدمة

قدّرت الأمم المتحدة خلال العام 2016-2017م عدد المغتربين المنتشرين في العالم ما يقارب 243 مليون مغترب، ويقوم المغتربون بتحويل مبالغ إلى بلدانهم بنسبة مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني، وتسهم هذه التحويلات التي تعرف بالاقتصاد المهاجر، بإنعاش الاقتصاديات المحلية وتحريك الدورة الاقتصادية في البلاد المتلقية لها، وتساعد على رفع المستوى المعيشي لدى العائلات المعتمدة على أبنائها العاملين في الخارج، وتعتبر فلسطين من أكبر الدول المتلقية للتحويلات المالية الشخصية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت النسبة في عام 2017م حوالي 16,2%، حيث تشكل تعويضات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل أكثر من نصف التحويلات الشخصية من العاملين في البلدان الأخرى. وتعمل تحويلات العاملين في الخارج على زيادة الدخل وتخفيف وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها سكان الأراضي الفلسطينية. وتلعب تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج دوراً مهماً في تدعيم الاقتصاد الفلسطيني، فهي تساهم في تقوية احتياطات فلسطين من العملات الأجنبية، ودعم ميزان المدفوعات الفلسطيني، وتوجهت الأموال إلى ذوي العاملين في الخارج في قطاع غزة والضفة الغربية، وتعتبر تحويلات العاملين في الخارج عنصر مهم للاستقرار الاقتصادي الكلي للدول المصدرة للعمالة. فعام 2015م استحوذت التحويلات على 17% من حجم الاقتصاد الفلسطيني "الناتج المحلي الإجمالي" (سعد، 2015م). وسوف يتناول هذا الفصل تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج وتعويضات العاملين في الاراضي المحتلة.

المبحث الثاني: واقع واهمية تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج في الاقتصاد الفلسطيني

بلغت قيمة التحويلات الشخصية من المهاجرين المتدفقة إلى فلسطين حوالي 1.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، لتشكل ما نسبته 15.5 من الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي،2017) ويوضح الشكل رقم (1.3) نسبة هذه التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع مجموعة من الدول التي تعد من أكبر الدول المتلقية لهذه التحويلات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

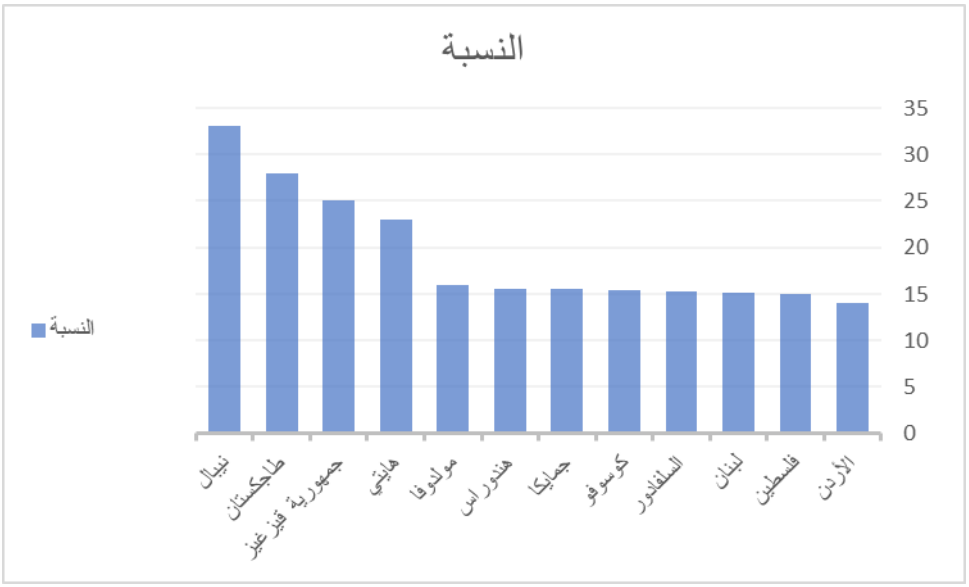

شكل (1.3): نسبة التحويلات الشخصية من المغتربين إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015م

المصدر: (البنك الدولي، 2016م)

3.2.3 توزيع مكونات التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين

شكلت تعويضات العاملين من الخارج أكثر من 66% من التحويلات الشخصية من المغتربين في عام 2015م، معظمها مقبوضة من إسرائيل، أما التحويلات الشخصية الجارية من الخارج فقد شكلت حوالي 19% من إجمالي التحويلات الشخصية من المغتربين، في حين شكلت التحويلات الشخصية الرأسمالية من الخارج للأسر المعيشية نحو 15% من إجمالي التحويلات الشخصية من المغتربين. ويوضح الشكل رقم (2.3) نسبة مكونات التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

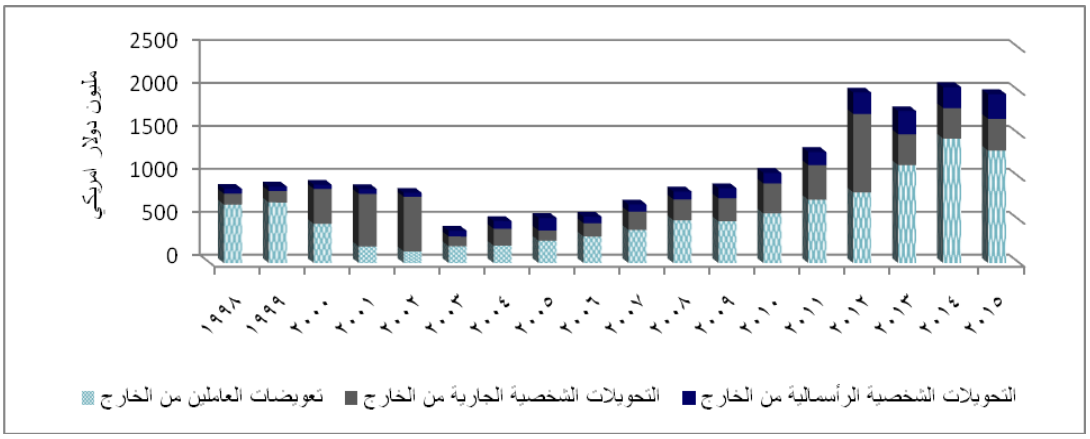

شكل (2.3): مكونات التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين للأعوام 1998-2015م

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يوضح الشكل رقم (2.3) استقرار التحويلات المذكورة في الأعوام 1998م-2000م وذلك يعود للأوضاع السياسية والاقتصادية المستقرة نسبياً. أما في عام 2000م فقد شهدت التحويلات المذكورة انخفاضاً طفيفاً بسبب انخفاض تعويضات العاملين من إسرائيل نتيجة لاندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، وخلال عامي 2001م-2002م فقد واصلت تعويضات العاملين من إسرائيل الانخفاض لتصل قيمتها أدنى مستوى لها بحوالي 136 مليون دولار أمريكي في 2002م. يذكر أن قيمة التحويلات الشخصية من المغتربين لم تتراجع في تلك الفترة بسبب ارتفاع التحويلات الشخصية الجارية من الخارج بقيمة 501.5 مليون دولار أمريكي بين عامي 1999م و2002م أي بما يعادل خمسة أضعاف قيمتها في عام 2002م مقارنة بعام 1999م، حيث عملت هذه التحويلات على تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة خلال فترة الانتفاضة الثانية على أسر الفلسطينية.

وفي عام 2003م لوحظ استقرار نسبي في الأوضاع الاقتصادية والسياسية رافقه انخفاض في قيمة التحويلات الشخصية من المغتربين حيث وصلت أدنى مستوى لها لتبلغ 376 مليون دولار أمريكي وذلك لانخفاض التحويلات الشخصية الجارية من الخارج حيث وصلت قيمتها نحو 114 مليون دولار أمريكي، فيما طرأ تحسن طفيف على قيمة تعويضات العاملين من إسرائيل خلال عام 2003م. خلال الأعوام 2004م-2015م لوحظ ارتفاع ثابت في التحويلات الشخصية من المغتربين وذلك يعود للارتفاع في قيمة تعويضات العاملين في إسرائيل حيث تحسن عدد العاملين في إسرائيل مقارنة بفترة الانتفاضة بشكل تدريجي.

4.2.3 التطور الكمي لحجم تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج

تعتبر التحويلات المالية التي تتدفق بشكل مستمر إلى الاقتصاد الفلسطيني من المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، حيث بلغت هذه النسبة في السنوات الأخيرة مبالغ كبيرة، وهو ما جعل من فلسطين من الدول الكبرى في تلقي التحويلات المالية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوحت حصص التحويلات الشخصية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2005م ولغاية 2015م نسبة تقدر ما بين 16% إلى 34%، وهو ما يجعلها ثاني أكبر بلد في تلقي التحويلات خلال هذه الفترة بعد طاجيكستان، حيث بلغت حجم التحويلات الخارجية الشخصية قيمة مضاعفة عن قيمة الصادرات حيث بلغت هذه التحويلات ما يقدر بعشرة أضعاف الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من التدفق المستمر للتحويلات المالية إلى الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن قياس الأثر على المتغيرات الجزئية والمتغيرات الكلية للاقتصاد لم تكتمل، حيث يمكن ملء الفجوة بشكل جزئي خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معالجة هذه التحويلات المالية من خلال الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي الإجمالي ومن خلال الواردات ونمو الإنتاج (سعد، 2015م).

كما أن التحويلات الواردة من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بنسبة 90% من مجمل التعويضات الخاصة بالعمال، وتشمل كذلك على نسبة أكثر من 50% من إجمالي التحويلات الشخصية، وبعد عرض التقلبات الكبيرة في التدفقات النقدية للتحويلات، لوح بانها لا تتأثر بالوضع السياسي في المنطقة والظروف الاقتصادية العالمية، كما أن التحويلات المالية تساهم في النمو الاقتصادي في فلسطين على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل، حيث تدل نماذج المحاكاة المتعددة للواقع على أن المعدلات الخاصة بالنمو والتي تنتج عن التحويلات تتطابق بشكل كبير مع معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة من 1995–2015م، وفي نفس الوقت كانت جميع النتائج بشكل عام إيجابية وكبيرة، ولكن في العام 2006م كان هناك حدثاً فارقاً وهو فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية وسيطرتها على الحكومة مما أثار ردة فعل دولية، وفرض عقوبات مالية واقتصادية كبير أثرت على الاقتصاد بشكل كامل من خلال الصدمة السياسية وانكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 5%. (سعد، 2015م) يوضح الجدول رقم (8.3) حجم تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من (1995 –2015م).

جدول **(8.3)**: نسبة تحويلات العاملين في الخارج من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من **(1994–2015)** بالمليون دولار

السنة	حجم تحويلات العاملين في الخارج	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنة	حجم تحويلات العاملين في الخارج	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1994	556	16.85	2005	274.9	5.96
1995	466.7	13.97	2006	298.1	6.07
1996	261.4	6.83	2007	762.2	14.62
1997	330.5	7.55	2008	1,337.3	23.61
1998	351.3	7.41	2009	873.2	14.26
1999	332.1	7.66	2010	1,067.6	15.51
2000	503.9	12.81	2011	959.8	13.12
2001	674.9	19.61	2012	1,688.2	22.58
2002	700.3	17.85	2013	1,127.5	15.11
2003	214.9	4.96	2014	1,398.6	18.12
2004	316.3	6.59	2015	1,388.1	17.27

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سلطة النقد الفلسطينية، ميزان المدفوعات (2016)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم جدول (8.3) أن حجم تحويلات العاملين في الخارج قد انخفض خلال الأعوام من (1994– 1999م) وذلك بسبب عودة الكثير من المغتربين إلى أرض الوطن مع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلال الفترة من (2000 – 2002م) عادت النسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الزيادة بشكل مضطرد وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى وعدم السماح للعمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل مما زاد من المتطلبات الحياتية في الأراضي الفلسطينية، وساهمت الحالة السياسية الغير مستقرة في الاراضي الفلسطينية إلى زيادة في عدد المهاجرين خارج الوطن مما أدى إلى زيادة تحويلات الفلسطينيين في الخارج بشكل أكبر، وخلال الفترة من (2003 – 2007م) عادت النسبة إلى الانخفاض بشكل كبير وذلك بسبب انسحاب دولة الاحتلال الاسرائيلي من قطاع غزة، وفوز حركة حماس بانتخابات عام 2006م، مما ترتب على ذلك تقليص حجم التحويلات بسبب الرقابة المفروضة على البنوك في جانب التحويلات الخارجية، وخاصة بعد حالة الانقسام البغيض الذي تعرضت له الاراضي الفلسطينية في عام 2007م. وخلال الفترة من (2008 – 2015م) زادت النسبة بشكل كبير حيث حققت أعلى مستويات لحجم تحويلات العاملين في الخارج وذلك بسبب أحداث الانقسام الفلسطيني وزيادة عدد المهاجرين من الأراضي الفلسطينية للعمل في الخارج مما زاد من نسبة التحويلات بالشكل الأكبر.

وفيما يلي شكل يوضح حجم تطور تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد الفلسطيني (1995 – 2016م).

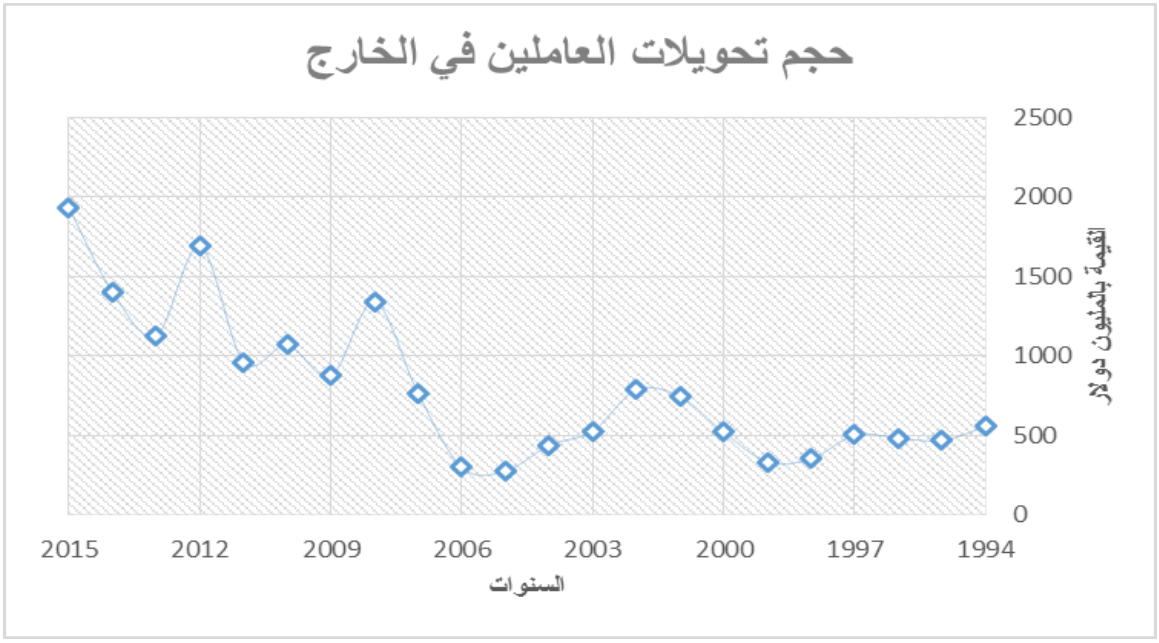

شكل (3.3): تطور تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة من (1995–2015م)

المصدر: (البنك الدولي، 2016م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2.3 أهمية تحويلات العاملين في الخارج للاقتصاد الفلسطيني

تشكل تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج مورداً هاماً من الموارد المالية والتي تعمل على توفير جزء هام من العملات الأجنبية التي ترد إليها، كما تعمل هذه التحويلات على زيادة استقرار الميزان التجاري، وتدفق العملات الأجنبية إلى فلسطين، وذلك من خلال العائدات للصادرات السلعية والخدمات وتحويلات العاملين في الخارج، كما أن الاستثمارات والمنح والمساعدات تعتبر موفرة للعملات الأجنبية بشكل كبير وتأمين ما تحتاجه من سلع وخدمات أساسية وثانوية، كما أن هذه التحويلات تساهم وبشكل كبير في سد الجزء الأكبر من قيمة هذه السلع والتي تحتاجها الأراضي الفلسطينية، كما أنها تعمل على تغطية جزء كبير من التحويلات لقيم المستوردات والتي تعمل على تغطية الموارد الناتجة عن هذه الصادرات مقارنة بالإيرادات، كما تساهم هذه التحويلات وبشكل كبير على التخفيف من حدة العجز في ميزان الحساب الجاري في فلسطين، وتساهم في تحويل العجز إلى فائض، ومن خلال ما سبق يتضح لنا أهمية جميع هذه التحويلات كمصدر مهم من مصادر ضخ الحسابات الجارية في الأردن، أما على صعيد الناتج المحلي الإجمالي فتبرز أهمية تحويلات العاملين في دعم اقتصاديات الدول المرسلة للعمالة، حيث ساهمت تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج على دعم الناتج المحلي الإجمالي وشكلت نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير مثل الزراعة والصناعة، كما تعتبر الأراضي الفلسطينية من أكثر الأماكن المصدرة للعمالة إلى الخارج وخاصة في الأراضي المحتلة، ودول أوربا والخليج العربي (تقرير سلطة النقد الفلسطينية، الربع الثالث، 2016م).

5.2.3 تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج على وأهميتها الاقتصادية

أكدت دراسة (سعد، 2015) بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حول أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، على وجود تقلبات في التحويلات الشخصية من العاملين في الخارج نتيجة انعدام الاستقرار السياسي وتأثره بالظروف الاقتصادية العالمية، وقد تم استخدام نموذج اقتصادي قياسي بمنظور ديناميكي استناداً إلى النظرية الكينزية. كما أشارت الدراسة إلى أن الزيادة في التحويلات الشخصية من المغتربين بقيمة (1) مليون دولار أمريكي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك النهائي بقيمة (0.6) مليون دولار أمريكي، وزيادة الواردات بقيمة (0.5) مليون دولار أمريكي، وزيادة الاستثمار بقيمة (0.3) مليون دولار أمريكي، وزيادة الدخل القومي المتاح الإجمالي بقيمة (1.3) مليون دولار أمريكي بشكل مباشر، كما بينت الأثر الذي لعبته هذه التحويلات في التخفيف من العبء الاقتصادي خلال فترة انتفاضة الأقصى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: واقع وأهمية تعويضات العاملين الفلسطينيين في اسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني

1.3.3 مقدمة

إن الاقتصاد المحلي الفلسطيني ليس قادراً بعد على خلق فرص عمل مستديمة قابلة لاستيعاب العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وتشير المعطيات إلى استمرار حاجة الاقتصاد الإسرائيلي إلى الأيدي العاملة الفلسطينية، رغم توفر العمالة الأجنبية، ومنذ عام 1968م كان هناك تدفق مستمر للعمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، وشكلت الأجور المرتفعة في إسرائيل والنمو الضعيف للقدرة التشغيلية لاقتصاد الضفة والقطاع، حافزاً للفلسطينيين للبحث عن فرص للعمل في إسرائيل، حيث حاولت إسرائيل تنظيم تدفق العمالة الفلسطينية من الضفة وقطاع غزة بشكل يمنع أية مزاحمة للعمال الإسرائيليين، وقد ألزمت إسرائيل العمال الفلسطينيين الراغبين في العمل وأصحاب العمل الذي سيستخدمونهم بالتسجيل في مكاتب الاستخدام التابعة لوزارة المعمل الإسرائيلية تحت اشراف الإدارة المدنية. واستغلت السوق الإسرائيلية 25–35% من القوى العاملة الفلسطينية في الأعوام الممتدة بين 1967–1992م، لكن العائد المادي من هذه العمالة شكل ربع الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة في حينه. (فرسخ، 1999م) حيث استمر الحال في تدفق العمالة الفلسطينية في إسرائيل حتى اتفاق أوسلو 1993م، إذا انخفضت معدلات العمالة بشكل ملحوظ نتيجة القيود الإسرائيلية على حركة العمال الفلسطينيين، خاصة من قطاع غزة، غير أن هذا التدفق لم ينته تماماً، مع استمرار سعي الكثير من العمال في الضفة الغربية من أجل الحصول على فرص عمل في الداخل، غير أن قطاع غزة قد منع عماله تماماً من الوصول إلى إسرائيل بعد أحداث انتفاضة الأقصى عام 2000م (ظاهر، 2017).

2.3.3 تعريف تعويضات العاملين (دخل العمل)

تشمل التعويضات المتحققة للمقيمين في فلسطين الذين يعملون في الخارج، وتلك المدفوعة لغير المقيمين الذين يعملون في فلسطين، وتشمل تعويضات العاملين كلاً من الأجور والمساهمات الاجتماعية –كصندوق الضمان الاجتماعي– والتي يدفعها صاحب العمل نيابة عن مستخدميه، وتتكون بشكل أساسي في فلسطين، من الأجور التي يتلقاها العمال الفلسطينيون العاملون في إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المفاهم والمصطلحات الاقتصادية، 2016م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (9.3): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع (2015–2000م)

القطاع والمنطقة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الضفة الغربية:																
قطاع عام	14.2	16.2	18	15.9	16.3	16.2	16.5	16	16	16.4	16.2	15.4	−15.8	16.6	16	16
قطاع خاص	64.4	67.4	70	72.9	73	70.9	71.8	71.5	70.2	69.7	69.6	70.6	70.4	67.3	67.9	67.5
اسرائيل والمستوطنات	21.4	16.4	12	11.2	10.7	12.9	11.7	12.5	13.8	13.9	14.2	14	13.8	16.1	16.1	16.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة:																
قطاع عام	31.5	41.4	36.7	30.6	37.1	37.9	41.5	39	46.8	48	46.1	39.6	38.8	37.8	41.5	36.9
قطاع خاص	55.9	56.8	60.8	66.3	61.8	61.7	58.4	61	53.2	52	53.9	60.4	61.2	62.2	58.5	63.1
اسرائيل والمستوطنات	12.6	1.8	2.5	3.1	1.1	0.4	0.1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
فلسطين:																
قطاع عام	19.3	22.9	23.3	20.5	22.1	22.5	23.2	22.7	24.2	24.8	24	22.5	22.7	23	22.9	22
قطاع خاص	61.9	64.6	67.4	70.8	69.9	68.2	68.2	68.4	65.7	65	65.5	67.5	67.6	65.8	65.4	66.3
اسرائيل والمستوطنات	18.8	12.5	9.3	8.7	8	9.3	8.6	8.9	10.1	10.2	10.5	10	9.7	11.2	11.7	11.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جهاز المركز الإحصاء الفلسطيني، 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.3 واقع العمالة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة

بلغ عدد العاملين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حوالي 116,800 عاملاً في العام 2016م مقابل 112,300 عاملاً في العام 2015م، هذا وتوزع عدد العاملين في العام 2016م بإسرائيل والمستوطنات حسب حيازتهم للتصاريح بواقع 61,300 عاملاً لديهم تصاريح عمل، و42,000 عاملاً بدون تصاريح عمل، و13,600 عاملاً يحملون وثيقة اسرائيلية أو جواز سفر أجنبي، وقد انخفض عدد العاملين في المستوطنات الاسرائيلية ليصل إلى 20,800 عاملاً في العام 2016م مقارنة بـ22,400 عاملاً في العام 2015م، وكشف تقرير صادر عن بنك اسرائيل المركزي أن العمالة الفلسطينية التي لا تحمل تصاريح عمل داخل اسرائيل ازدادت في السنوات الخمس الماضية بنسبة كبيرة، مما يعني أن هناك طلباً متزايداً على العمالة داخل إسرائيل، تزامناً مع ارتفاع نسب البطالة في الأراضي الفلسطينية (وكالة وفا، 2016)، حيث يبلغ معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات 218.0 شيكلاً في العام 2016م مقارنة بـــ198.9 شيكلاً في العام 2015م، بينما بلغ معدل ساعات العمل للعاملين في إسرائيل والمستوطنات 40.2 ساعة عمل اسبوعياً في العام 2016م مقارنة بـــ 40.4 ساعة اسبوعياً في العام 2015م وبلغ معدل أيام العمل الشهرية 19.6 يوم عمل شهرياً في العام 2016م مقارنة بـــ19.1 يوم عمل شهرياً في العام 2015م. وقد سجل قطاع البناء والتشييد أعلى نسبة تشغيل في إسرائيل والمستوطنات والتي تشكل 63.8 من اجمالي العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

ورغم توجه السلطة الفلسطينية إلى منع العمالة الفلسطينية من العمل داخل المستوطنات، ورغم أنه يعد غير مقبول وطنياً، إلا أن الالاف من العمالة الفلسطينية وجدت سبيل العمل فيها في قطاعي البناء والزراعة لأنها لم تجد له بديلاً في الضفة الغربية، وتشتهر الأيدي العاملة الفلسطينية بالمهارة والاتقان في العمل وخاصة في مجال البناء والزراعة والصناعة. إلا أن عدم قدرة السلطة الفلسطينية على توفير بدائل في ظل أزمة مالية تعصف بها تعد أحد أبرز الاسباب التي تحول دون مكافحة ظاهرة العمل في المستوطنات، فالحكومة الفلسطينية مطالبة بتوفير 38 ألف فرصة عمل جديدة سنوياً في الأراضي الفلسطينية، وما يتم توفيره من قبل الحكومة والقطاع الخاص الفلسطيني لا يتجاوز ثلث ما هو مطلب ما يجعل البطالة تتفاقم عاماً بعد عام (السوسي، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.3.3 تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل

شهدت العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال السنوات السبع الأخيرة بعض التزايد النسبي، حيث ساهم ذلك بارتفاع نسبة التعويضات الممنوحة لهم وظهرت أهميتها في تقليل عجز الحساب الجاري إلا أنها لم تتسم بالاستدامة لارتباطها بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل، فالفائض المتحقق من دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعا لعدد العمال ومتوسط الأجر اليومي وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. وتلعب هذه التعويضات دور رئيسي في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وتمويل جزء من الاستهلاك. وشكلت تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الفترة (2012م–2016م) حوالي 10.2% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 9.2% من الدخل القومي الإجمالي، بينما تجاوزت هذه النسبة 20.0% في الفترات التي سبقت العام 2000م (سلطة النقد، التقرير السنوي، 2016).

وتدفع ظروف الاقتصاد الفلسطيني بالعمالة الفلسطينية الماهرة وغير الماهرة، نحو العمل في إسرائيل، حيث تعتبر فلسطين مصدرة للعمالة، واعتمدت خلال السنوات الماضية على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى العديد من الدول، وخصوصاً إسرائيل، على اعتبار انها أحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية وللتخفيف من مشكلة البطالة من ناحية أخرى. غير ان التجربة العملية أثبتت عدم فاعلية هذه السياسة سواء من حيث الدخل أو من حيث التخفيف من البطالة نظراً لارتهانها بالإجراءات والقيود والضوابط الاسرائيلية، التي تسببت في تراجع ملحوظ في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل على مدى السنوات الماضية التي سبقت عام 2007م، ومع هذا التراجع اخذت أهمية تعويضاتهم بالتراجع، وأزداد الوضع سوءاً بعد قرار منع العمالة الفلسطينية من قطاع غزة بالعمل داخل اسرائيل منذ عام 2006م. وجدول (10.3) يوضح حجم تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الفترة الماضية، كما يلي:

جدول (10.3): تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الفترة من (1996 –2016م) القيمة "بالمليون دولار أمريكي"

السنة	تعويضات عمال إسرائيل	السنة	تعويضات عمال إسرائيل	السنة	تعويضات عمال إسرائيل
1996	**453.4**	2003	**159.2**	2010	**526.1**
1997	**519.9**	2004	**160.1**	2011	**662.8**
1998	**824.4**	2005	**213.0**	2012	**762.8**
1999	**853.6**	2006	**259.9**	2013	**1,079.8**
2000	**437.1**	2007	**320.3**	2014	**1,435.3**
2001	**171.8**	2008	**439.0**	2015	**1,650.7**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	تعويضات عمال إسرائيل	السنة	تعويضات عمال إسرائيل	السنة	تعويضات عمال إسرائيل
2002	**101.5**	2009	**417.7**	2016	**1,527.7**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سلطة النقد الفلسطينية،2006

4.3 ملخص الفصل

تناول هذا الفصل توضيح لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني، وتوضيح كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي وما يعكسه من مستوى لمعيشة الأفراد في الدولة، ومعدلات البطالة في فلسطين حيث اعتبرت من أهم التحديات التي واجهت المجتمع الفلسطيني لزيادة نسبتها بشكل كبير، ومعدلات التضخم حيث تم طرح مشكلة التضخم وكيفية علاجه والحد منه في الاقتصاد الفلسطيني، ثم تطرق إلى معدلات معدلات الاستثمار وطرق استقطاب رأس المال المحلي والأجنبي في فلسطين والتسهيلات المطلوبة لتحقيق خطوات للارتقاء بأداء الاقتصاد الفلسطيني وتحديد أهم المعوقات والعمل على حلها، وتم الحديث عن التجارة الخارجية وأهميتها الكبيرة في الاقتصاد الفلسطيني ودورها الفعال في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات العلاقة بالأسواق العالمية، وتم الانتقال إلى موضوع الإنفاق الاستهلاكي في فلسطين ومستوياته وتوزيعاته، وفي المبحث الثاني من الفصل تم الحديث عن واقع وأهمية وحجم تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج في الاقتصاد الفلسطيني وتوضيح نسبة فلسطين من هذه التحويلات وأثرها على أهم المتغيرات الاقتصادية في فلسطين، وفي المبحث الثالث تم الحديث عن واقع وأهمية تعويضات العاملين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على الاقتصاد الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

نتائج تقدير النماذج القياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

نتائج تقدير النماذج القياسية

1.4 المقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، وتحديد النماذج القياسية المناسبة لتقدير أثر تحويلات العاملين من الخارج على أداء الاقتصاد الفلسطيني، حيث ستعتمد الدراسة على العديد من النماذج القياسية، وذلك استناداً إلى المناقشة النظرية والدراسات السابقة التي تمت سابقاً. كما ويتضمن هذا الفصل تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة في تقدير النماذج، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير، وكذلك تقدير النماذج القياسية وتحديد الاثر للتحويلات من الخارج على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2016م.

2.4 النماذج القياسية

اعتمدت الدراسة على العديد من النماذج القياسية، وذلك على النحو التالي:

- نموذج الانحدار متعدد المتغيرات التابعة:

$$\{\mathbf{GDPPC}, \mathbf{UM}, \mathbf{IN}\} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{TE} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{CE} + \boldsymbol{\beta_3 I} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

- نماذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$\mathbf{GDPPC} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{TE} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{CE} + \boldsymbol{\beta_3 I} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

$$\mathbf{UM} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{TE} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{CE} + \boldsymbol{\beta_3 I} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

$$\mathbf{IN} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{TE} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{CE} + \boldsymbol{\beta_3 I} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

- نماذج الانحدار البسيط:

$$\mathbf{GDPPC} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{TE} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

$$\mathbf{UM} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{TE} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

$$\mathbf{IN} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{TE} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

$$\mathbf{GDPPC} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{CE} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

$$\mathbf{UM} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{CE} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

$$\mathbf{IN} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{CE} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث إن:

GDPPC: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (سنة الاساس 2004م)، معبراً عن النمو الاقتصادي

UM: معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني

IN: معدل التضخم

وهي تمثل المتغيرات التابعة في النماذج القياسية، أما المتغيرات المستقلة فهي على النحو التالي:

TE: تحويلات العاملين من الخارج ومن المتوقع أن تكون إشارتها طردية موجبة مع النمو الاقتصادي والتضخم لانها تعمل على زيادة القدرة الشرائية وتزيد الطلب، وعكسية على البطالة، لانها تعمل على زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة التشغيل وخفض البطالة.

CE: تعويضات العاملين في الاراضي المحتلة ومن المتوقع أن تكون إشارتها موجبة وطردية على النمو الاقتصادي، التضخم كذلك أيضاً، وعكسية على البطالة وذلك بأنها تزيد من القدرة الشراية وزيادة الطلب وتزيد ايضاً من الطلب على العمل لارتفاع الاجور وتقلل البطالة كون هذه التعويضات مقابل عمل.

I: إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (سنة الاساس 2004م) ليعبر عن الاستثمار، ومن المتوقع أن تكون إشارتها موجبة على النمو الاقتصادي، وموجبة على التضخم، وعكسية على البطالة.

β_0: الحد الثابت

β_1،β_2،β_3: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

ε: الخطأ العشوائي

3.4 مصادر البيانات المستخدمة

ستعتمد هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل بالبيانات السنوية للفترة من عام 1996م إلى عام 2016م. وقد تم تجميع البيانات لكل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتحويلات من الخارج، وتعويضات العاملين، والبطالة، والاستثمار بالاعتماد على البيانات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعن سلطة النقد الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4 الطريقة القياسية المستخدمة في التقدير

سوف يعتمد الباحث على العديد من النماذج القياسية باستخدام برنامجي (EViews10)، (SPSS)، كنماذج الانحدار المتعدد المتغيرات (Multivariate Multiple Linear Regression)، الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، والانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

ويعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس–بيرون (Phillips-Peron, PP) المطور.

وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار فيلبس بيرون (P.P) الذي يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الاتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة λ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

- الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Null Hypothesis} \qquad H_0: \lambda = 0$$

- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$\text{Alternative Hypothesis} \qquad H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011، ص 344).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey–Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، وβ_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، وt تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati, 2004, p817).

ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة، تم استخدام كل من اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيلبس–بيرون المطور (Phillips–Perron–PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة – وفقاً لاختبارات السكون السابقة – يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار جوهانسون من خلال حساب قيمة اختبار القيمة العظمى (λ_{Max}) للمتغيرات المراد إجراء اختبار التكامل المشترك لها، فإذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المراد تقديره (Brooks, 2008, p351).

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك، ومن ثم تقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares–OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال الدراسات الاقتصادية، حيث تعتمد طريقة (OLS) علي إيجاد قيم المقدرات $\hat{\alpha}$، $\hat{\beta}$ التي تكون فيها مجموع مربعات الأخطاء $\sum_{i=1}^{n} u_i^2$ عند قيمتها الدنيا (Yan&Su, 2009, p10).

كما سيتم التحقق من الشروط الاحصائية لطريقة (OLS) وذلك على النحو التالي:

- اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram Normality Test)، وذلك من خلال اختبار (Jarque–Bera).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05 فهذا يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (السواعي، وداوود، 2013م).

- الارتباط الذاتي أو استقلال البواقي وذلك باستخدام اختبار داربن واتسون (DW)، حيث يعتبر أكثر الاختبارات شيوعاً وسهولة والأكثر دقة ولمعرفة الاختبار يتطلب صياغة الفرضيات التالية (الفتلاوي، وآخرون، 2011م):

$$H_0 = \rho = 0$$
$$H_0 = \rho = 0$$

واختبار تجانس التباين، حيث يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين، وسيعتمد الباحث على اختبار White، الذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها (شيخة، 2011م)

- مشكلة الازدواج الخطي وذلك من خلال معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor: VIF)، حيث إذا كانت قيمة الاختبار أقل من 5 فهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (صافي، 2015م).

5.4 الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والتابعة

نلاحظ من خلال جدول رقم (1.4) أن قيمة معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والذي يعبر عنه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتعويضات العاملين 0.826، والقيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين التضخم وتعويضات العاملين -4.16، والقيمة الاحتمالية 0.03 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية معنوية بين المتغيرين.

أن قيمة معامل الارتباط بين البطالة وتعويضات العاملين -0.055، والقيمة الاحتمالية 0.406 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية غير معنوية بين المتغيرين.

أن قيمة معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وتحويلات العاملين من الخارج 0.613، والقيمة الاحتمالية 0.0015 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن قيمة معامل الارتباط بين التضخم وتحويلات العاملين من الخارج 0.362، والقيمة الاحتمالية 0.053 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين.

أن قيمة معامل الارتباط بين البطالة وتحويلات العاملين من الخارج -0.055، والقيمة الاحتمالية 0.406 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية غير معنوية بين المتغيرين.

جدول **(1.4)**: الارتباط بين التحويلات من الخارج والتعويضات والمتغيرات التابعة (البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي)

	CE		TE
GDPPC Person Correlation Sig.(1-talled)	0.826* 0.000	GDPPC Person Correlation	*0.613 0.0015
IN Person Correlation Sig.(1-talled)	-4.16* 0.03	IN Person Correlation Sig.(1-talled)	*-0.466 0.0165
UM Person Correlation Sig.(1-talled)	-0.055 0.406	UM Person Correlation Sig.(1-talled)	*0.362 0.053

***الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05**

6.4 الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج

جدول **(2.4)**: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

	GDPPC/$	IN/%	UM/ Million$	TE Million$	CE Million$	I Million$
Mean	1537.50	3.61	23.04	809.47	617.9	1301.25
Median	1526.7	3.01	23.70	700.30	453.42	1312.2
Maximum	1807.5	9.89	31.20	2138	1650.7	1874.1
Minimum	1143.7	-0.220	11.80	214.9	101.5	877.5
Std.Dev	195.6	2.23	4.66	544.5	464.4	256.9
Jarque-Bera	1.108	4.94	3.77	2.24	3.46	0.501
Probabilty	0,5744	0.0841	0.1512	0.3259	0.1774	0.7782

نلاحظ من خلال جدول رقم (2.4) أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بلغت (1537.49) دولار، وبلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (1143.700). أما أعلى قيمة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بلغت (1807.500)، ومن ناحية أخرى يوضح جدول (4.3) أن بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي تتبع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة اختبار (Jarque- Bera) حوالي 1.11، بمستوى معنوية 0.5744 وهي أكبر من 0.05.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما بلغ متوسط التحويلات من الخارج (809.474) مليون دولار، في حين سجلت التحويلات من الخارج أقل قيمة (214.900) مليون دولار، وبلغ متوسط التعويضات من العاملين (617.90) مليون دولار. وهذا يدل على ضعف التحويلات من الخارج في الاقتصاد الفلسطيني، كما تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، بلغت قيمة اختبار(Jarque– Bera) ما يقارب (2.24)، بمستوى معنوية (0.3259)، كما تتبع تعويضات العاملين التوزيع الطبيعي، وبلغ متوسط تعويضات العاملين (617.90)، وكانت أعلى قيمة لتعويضات العاملين 1650.7، كما بلغت أقل قيمة لتعويضات العاملين (101.50)، وهذا يوضح كبر الفجوة بين أقل قيمة وأعلى قيمة لتعويضات العاملين، وربما يعود ذلك لتذبذب وعدم استقرار الاوضاع في فلسطين، وإلى السياسات الاسرائيلية الممنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني عامة وقطاع العمل خاصة من خلال منعهم من العمل والدخول للاراضي الفلسطينية المحتلة علم 1948، ومنع وصول المواد الخام، وتشديد الخناق والحصار على قطاع غزة.

ويعتبر الاستثمار من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي حيث أنه يعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية وإدخال طاقة إنتاجية جديدة في الاقتصاد. كما أنه يساهم في زيادة خبرة الأيدي العاملة الأمر الذي ينعكس على إنتاجية العامل وبالتالي على النشاط الاقتصادي ككل، لذلك استخدم الباحث متغير الاستثمار باعتباره من المتغيرات الهامة والمؤثرة على النمو الاقتصادي، وقد تم استخدام هذا المتغير كمتغير ضابط للنموذج. وتتبع بيانات الاستثمار التوزيع الطبيعي، بلغت قيمة اختبار (Jarque– Bera)، بمستوى معنوية (0.7782)، وبلغ متوسط الاستثمار(1301.25) مليون دولار. وبلغت أعلى قيمة للاستثمار (1874.41) مليون دولار، ويلغت أقل قيمة للاستثمار (877.50) مليون دولار، وهذا يوضح ضعف الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا مطابق لجميع الدول النامية حيث يكون الميل الحدي للادخار منخفض، الامر الذي ينعكس على الاستثمار.

وتتبع البطالة التوزيع الطبيعي، وبلغ متوسط البطالة فقد بلغ (23.03%) خلال فترة الدراسة، وتشير هذه النسبة لارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، ويعزة ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني للعديد من الاسباب منها ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني العمال الجدد، والتدمير والتخريب الذي يتعرض له الاقتصاد الفلسطيني جراء ممارسات الاحتلال الاسرائيلي المتكرر. بالاضافة لضعف بنية القطاع الخاص وشح الموارد في الاقتصاد الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر متوسط التضخم في فلسطين طبيعي مقارنة بالدول الأخرى حيث بلغ متوسط التضخم (3.61)، كما تتبع بيانات التضخم التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (Jarque– Bera) حوالي 4.94 بمستوى معنوية 0.0841. ويعود ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني نظراً لارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

7.4 نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة

نلاحظ من خلال جدول (3.4) أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى، باستثناء التضخم حيث اتصف بالاستقرار في المستوى. وأن جميع المتغيرات استقرت في المستوى الاول باستناء تعويضات العاملين الذي استقر في المستوى الثاني.

جدول **(3.4)**: نتائج اختبار فيلبس فيرون **(PP)** لسكون المتغيرات

PP			
Variable	Level	1st Difference	2st Difference
Real gdp pc	1.404-	**2.777-	-* 4.5476
TE	-0.126	-6.387 *	-21.795 *
CE	-0.130	-2.202	-3.466 *
In	-4.124*	-20.044*	-23.413*
Um	-2.155	-3.557*	-6.468*
I	-2.316	-5.632*	-13.647*

*** معنوي عند 5%.** معنوي عند 10%**

8.4 نتائج اختبار التكامل المشترك

يتضح من الجدول رقم (4.4) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) بلغت (65.28) وهي أكبر من القيمة الحرجة (47.85) عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك. ومن خلال النتائج في الجدول يتضح وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%. إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (25.88) وهي أصغر من القيمة الحرجة البالغة (29.79).

جدول **(4.4)**: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات الدراسة

اختبار القيمة العظمي Maximum		
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة Critical value %5	معدل الامكانية Likelihood Ratio
لا يوجد (None*)	47.85	65.28
على الأكثر يوجد متجه واحد (At Most 1*)	29.79	25.88

***تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 5%.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8.4 نتائج تقدير النماذج القياسية

1.8.4 انحدار خطي متعدد لجميع المتغيرات التابعة معاً

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.4) أن الاستثمار جاء في المرتبة الاولي من حيث حجم التأثير وقوته في النموذج، فقد بلغ حجم تأثيره (0.706)، كما بلغت قوة اختبار متغير الاستثمار (0.996)، وكانت معنوية عند مستوى معنوية 0.05. وجاء في المرتبة الثانية التحويلات الخارجية فقد كانت حجم تأثيرها (0.564)، وبلغت قوة الاختبار(0.914)، وكانت معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05. وكانت المرتبة الاخيرة من صالح تعويضات العاملين التي جائت قوة الاختبار في النموذج (0.324)، كما بلغ حجم تأثيرها (0.236). إلا أنها لم تكن معنوية عند مستوى معنوية 0.05.

جدول (5.4): نتائج اختبار **Wilks lambda**

Effect	Value	F	Sig	Partial Eta Squared	Observed Power
Intercept	0.063	74.331	0.000*	0.937	1.000
TE	0.436	6.468	0.005*	0.564	0.914
CE	0.764	1.542	0.245	0.236	0.324
I	0.294	12.022	0.000*	0.706	0.996

*المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05

2.8.4 انحدار خطي بسيط مع كل متغير تابع

نلاحظ من خلا ل جدول رقم (6.4) أن حجم تأثير تحويلات العاملين من الخارج على المتغيرات التابعة جاءت على النحو التالي: بلغ حجم تأثير تحويلات العاملين من الخارج على البطالة (0.345)، كما بلغت قوة الاختبار (0.806)، وكانت معنوية عند مستوى دلالة 0.05. وبلغ حجم تأثير تحويلات العاملين على التضخم(0.151)، وبلغت قوة الاختبار(0.576)، وكانت غير معنوية عند مستوى دلالة 0.05.

كما بلغ حجم تأثير تحويلات العاملين من الخارج على النمو الاقتصادي (0.065)، كما بلغت قوة الاختبار (0.176)، وكانت غير معنوية عند مستوى دلالة 0.05.

كما نلاحظ أن حجم تأثير تعويضات العاملين على المتغيرات التابعة جاءت على النحو التالي: بلغ حجم تأثير تعويضات العاملين على النمو الاقتصادي (0.152)، كمكا بلغت قوة الاختبار (0.337). كما كانت معنوية عند مستوى دلالة 10%. وبلغ حجم تأثير تعويضات العاملين على البطالة (0.000)، وبلغت قوة الاختبار (0.051)، وكانت غير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معنوية عند مستوى دلالة 5%. كما سجل حجم تأثير تعويضات العاملين على التضخم (0.091)، بقوة تأثير (0.235)، وكانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5%.

اما حجم تأثير الاستثمار على المتغيرات التابعة كان على النحو التالي: حيث بلغ حجم تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي (0.152)، وبلغت قوة الاختبار (0.377)، وجاءت معنوية عند مستوى معنوية 5%. وبلغ حجم تأثير الاستثمار على التضخم (0.337)، وبلغت قوة الاختبار (0.792)، وكانت معنوية عند مستوى معنوية 5%. أما حجم تأثير الاستثمار على البطالة فقد بلغ (0.313)، وبلغت قوة الاختبار(0.792)، وكانت معنوية عند مستوى معنوية 5%.

يتضح لنا مما سبق ان الاستثمار جاء في المرتبة الأولى من حيث حجم تأثير على المتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة). ومن ثم تحويلات العاملين من الخارج، وأخيراً تعويضات العاملين. وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي الفلسطيني حيث يعتبر الاستثمار الاكثر تأثيراً على المتغيرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، كما أن تعويضات العاملين يعتبر تأثيرها ضعيف على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرا لضعف قيمتها. وعدم استغلالها بالشكل الامثل الامر الذي انعكس على ضعف آدائها في الاقتصاد الفلسطيني.

جدول **(6.4)**: نتائج انحدار خطي بسيط مع كل متغير تابع

Independent Variable	dependent Variable	Sig	Partial Eta Squared	Observed Power
TE	UM	0.008*	0.345	0.806
	IN	0.100	0.151	0.376
	GDPPC	0.293	0.065	0.176
CE	UM	0.943	0.000	0.051
	IN	0.209	0.091	0.235
	GDPPC	0.099**	0.152	0.377
I	UM	0.013*	0.313	0.747
	IN	0.009*	0.337	0.792
	GDPPC	0.001*	0.509	0.977

*المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05،** المتغير دال إحصائياً عند مستوى10%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.8.4 انحدار متعدد المتغيرات المستقلة (التحويلات، التعويضات، الاستثمار) على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم.

1.3.8.4 اثر (التحويلات الخارجية وتعويضات العاملين والاستثمار) على النمو الاقتصادي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7.4) أن معامل التحديد المعدل (ajd R2) بلغ (0.89)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (تعويضات العاملين، التحويلات من الخارج، الاستثمار) تفسر ما نسبته(89%) من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1996-2016م. أما ما نسبته 11% تعود لمتغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النموذج.

كما نلاحظ أن مرونة الاستثمار (28.2%)، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بنسبة (100%)، ستؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة(28%)، وكانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (5%).

كما بلغت مرونة تعويضات العاملين (8,3%)، وهذا يعني أن زيادة تعويضات العاملين بنسبة(100%) ستؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة (8.3%). كما كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (5%).

أما متغير التحويلات من الخارج فقد جاءت غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (5%)، وبلغت مرونة التحويلات من الخارج (20%)، وهذا يدل على أن زيادة التحويلات من الخارج بنسبة (100%) ستؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة (2%).

جدول (7.4): نتائج تقدير أثر تحويلات العاملين من الخارج على النمو الاقتصادي

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P. value
c	4.664*	0.474	9.830	0.0000
Log(TE)	0.020	0.015	1.278	0.218
Log(CE)	0.083*	0.021	3.898	0.0012
Log(I)	0.282*	0.077	3.660	0.0019
* معنوية عند مستوى1%. (R^2: 0.91) (ajd R^2: 0.89) 803, dl=0.408DW=1.490, dU= 1.				

*المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05

- التحقق من جودة النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque- Bera) 0.588، وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة الاختبار (DW) (1.490) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(0.9482)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1، مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (8.4) يوضح ذلك.

جدول **(8.4)**: نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي	0.588	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW=1.490	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.9482	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ العشوائي	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
العلاقة بين x معا	أقل من 5	لايوجد ازدواج خطي
الوسط الحسابي للبواقي	1.000	متوسط البواقي = صفر

2.3.8.4 أثر (التحويلات الخارجية وتعويضات العاملين) على البطالة

نلاحظ من جدول رقم (9.4) ان معامل التحديد المعدل (0.22)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (تحويلات العاملين من الخارج، تعويضات العاملين، الاستثمار) تفسر ما نسبته (22%) من التغير الحاصل في البطالة، وأن ما نسبته 78% تعود لمتغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النموذج.

وجاءت نتائج نموذج البطالة كالتالي: حيث كان معامل الانحدار للتحويلات من الخارج غير معنوي إحصائياًعند مستوى دلالة 0.05، كما بلغ معامل انحدار التحويلات من الخارج (0.003). أما معامل انحدار تعويضات العاملين كان غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وبلغ معامل تحديد التعويضات للعاملين (-0.005)، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين تعويضات العاملين وبين البطالة في الاقتصاد الفلسطيني بمعني أن زيادة تعويضات العاملين بنسبة (100%)، سيؤدي لانخفاض البطالة بمقدار -0.05%.

وبلغ معامل انحدار الاستثمار على البطالة (-0.005)، إلا أنه يعتبر غير معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 5%. إلا ان العلاقة جاءت عكسية بين الاستثمار والبطالة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل الامر الذي ينعكس إيجابياً على معدلات البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (9.4): نتائج تقدير أثر تحويلات العاملين من الخارج على البطالة

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P. value
c	0.216	0.885	0.245	0.8096
D(TE)	0.003	0.002	1.496	0.154
D(CE)	-0.005	0.005	-0.925	0.368
D(I)	-0.005	0.003	-1.419	0.1750
* معنوية عند مستوى1%. (R^2: 0.34) ((ajd R^2: 0.22) 889, dl=0.270DW=1.94, dU= 1.				

– تقييم جودة النموذج:

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque–Bera) 0.495، وهي اكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة الاختبار (DW) (1.94) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.901)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1 مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (10.4) يوضح ذلك.

جدول (10.4): نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي	0.495	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW=1.94	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.901	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ العشوائي	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
العلاقة بين x معا	أقل من 5	لايوجد ازدواج خطي
الوسط الحسابي للبواقي	1.0000	متوسط البواقي = صفر

1.3.8.4 أثر (التحويلات الخارجية وتعويضات العاملين) على التضخم

نلاحظ من جدول رقم (11.4) أن المتغيرات المستقلة (تعويضات العاملين، الاستثمار) كانت معنوية عند مستوى دلالة 1%. بينما كانت تحويلات العاملين معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10%.

كما نلاحظ من الجدول أن معامل التحديد المعدل بلغ (0.41)، وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة (التحويلات من الخارج، تعويضات العاملين، الاستثمار) تفسر ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبته 41% من التغير الحاصل في معدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني. وما نسبته 59% تعود لمتغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النموذج.

ونلاحظ أن تعويضات العاملين في الخارج كانت ضعيفة التأثير جداً على التضخم وذلك كون أن أغلب تحويلات العاملين في الخارج تذهب لسداد الديون، بالتالي لا تؤثر على المستوى العام للأسعار بشكل مباشر، كما نلاحظ أن العلاقة بين التحويلات من الخارج والتضخم كانت عكسية، وبلغت مرونة التحويلات من الخارج (−0.001)، حيث أن زيادة التحويلات من الخارج بمقدار (100%)، سيؤدي إلى إنخفاض التضخم (−0.1%).

وبلغت مرونة تعويضات العاملين (0.0019)، كانت علاقتها موجبة مع التضخم، بمعني أن زيادة تعويضات العاملين بمقدار(100%) سيؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار (0.19%)، لأن أغلب تعويضات العاملين تذهب للاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما بلغت مرونة الاستثمار(−0.006) بمعنى أن العلاقة عكسية بين الاستثمار والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بنسبة 100% سيؤدي إلى نقصان التضخم بمقدار (0.64%).

جدول **(11.4)**: نتائج تقدير أثر تحويلات العاملين من الخارج على التضخم

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P. value
c	12.21*	2.446	4.993	0.0001
Log(TE)	-0.001**	0.0009	-1.741	0.0996
Log(CE)	0.0019*	0.0014	1.306	0.0009
Log(I)	-0.0064*	0.0022	-2.942	0.0091
* معنوية عند مستوى1%.**معنوى عند 10% (R^2: 0.49) (ajd R^2: 0.41)) DW=2.53, dU= 1.408, dl=0.803				

– التحقق من جودة النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque– Bera) 0.680، وهي اكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة الاختبار (DW) (2.53) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.355)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت قيمة القيمة الاحتمالية لاختبار T

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساوي 1، مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (12.4) يوضح ذلك.

جدول (12.4): نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي	0.680	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW=2.53	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
استقلال البواقي	أقل من 5	لايوجد ارتباط ذاتي
تجانس التباين	0.355	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ العشوائي	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
العلاقة بين x معا	أكبر من 5	لايوجد ازدواج خطي
الوسط الحسابي للبواقي	0.0090	متوسط البواقي = صفر

9.4 التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13.4) أن معامل انحدار تعويضات العاملين على النمو الاقتصادي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وبلغ معامل الانحدار (0.020) وهذا يعني أن زيادة تعويضات العاملين بنسبة 100% سيؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة (2%)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة تعويضات العاملين في الاقتصادي الفلسطني ستساهم في زيادة المشاريع الاستثمارية وزيادة الاستهلاك نظراً لزيادة الدخل الامر الذي ينعكس بزيادة الطلب على السلع والخدمات بالتالي زيادة الانتاج لتلبية زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يعزز النمو الاقتصادي في فلسطين.

وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية القائلة بأن تعويضات العاملين تؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي في فلسطين.

أما فيما يتعلق بتحويلات العاملين من الخارج، فقد كانت معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وبلغ معامل انحدار تحويلات العاملين من الخارج (0.083)، وهذا يعني ان زيادة تحويلات العاملين من الخارج بنسبة 100% سيؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة 8.3%. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة تحويلات العاملين من الخارج ستؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي بشكل عام، وذلك من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الاستثمار. كما ان زيادة التحويلات من الخارج تعمل على توفير سيولة مالية من العملات الاجنبية، بالاضافة لمساهمتها في تقليل نسبة الفقر وسد احتياجات المواطنين المقيمين في الأراضي الفلسطينية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Qoyyum, 2010)، وتختلف مع نتائج دراسة (Daffe, 2008)، ودراسة (عبد النور، 2015م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاءت النتائج متسقة لتقبل الفرضية القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 0.05 بين تحويلات العاملين من الخارج وبين النشاط الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالاستثمار فقد كان معامل الاستثمار معنوي عند مستوى معنوية1%، وبلغ معامل انحدار الاستثمار على النمو الاقتصادي (0.282)، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي 28.2%. ويعود ذلك لأن زيادة الاستثمار تعني زيادة توليد طاقة انتاجية جديدة في الاقتصاد الامر الذي يتطلب زيادة الطلب على الايدى العاملة مما يخفف من حدة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، ويعمل زيادة الاستثمار بأنواعه المختلفة على جلب الاستثمار الأجنبي وتشجيع المستثمرين المحللين لزيادة إنتاجهم في الاقتصاد الامر الذي ينعكس إيجابياص على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة (تحويلات العاملين من الخارج، تعويضات العاملين، الاستثمار) على البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، وبناء على نتائج القياسية في الجدول (4.14). يمكننا ان نلاحظ أن تأثير الاستثمار وتعويضات العاملين جاءت عكسية مع البطالة بمعني ان زيادة الاستثمار وتعويضات العاملين ستعمل على تخفيض البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان زيادة تعويضات العاملين والاستثمار، ستعمل على زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة المشاريع الانتاجية، مما يسبب زيادة الطلب على الأيدي العاملة في الاقتصاد الفلسطني وبالتالي انخفاض معدلات البطالة.

أما فيما يتعلق بنتائج تحويلات العاملين من الخارج فقد جاءت النتائج غير متفقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة التحويلات من الخارج ستؤدي لزيادة البطالة بناء على نتائج نموذج الانحدار المتعدد، وذلك كونها تؤدي إلى التراخي والكسل من جانب الافراد المتلقيين لهذه التحويلات حيث ان زيادة التحويلات من الخارج تساهم في توجيهها إلى سد الديون والتعليم والصحة، كما أن التحويلات من الخارج تعمل على زيادة الاستهلاك، وربما الاستهلاك على السلع المستوردة وبالتالي انخفاض الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي انخفاض الإنتاج، وبالتالي انخفاض الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة البطالة.

أما فيما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة (تحويلات العاملين من الخارج، تعويضات العاملين، الاستثمار) على التضخم، بناء على النتائج في الجدول (13.4)، يمكننا التوصل إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تأثير تحويلات العاملين من الخارج، الاستثمار كانت معنوية عند مستوى دلالة 1%. وكانت العلاقة عكسية بين تحويلات العاملين من الخارج والاستثمار مع التضخم. حيث ان زيادة تحويلات العاملين من الخارج والاستثمار ستؤدي إلى إنخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني. وجاءت نتائج تعويضات العاملين أيضاً سلبية مع التضخم إلا انها كانت معنوية عند مستوى دلالة 10%، ويمكن تفسير ذلك من الناحية الاقتصادية بأن زيادة كل من الاستثمار وتحويلات العاملين من الخارج وتعويضات العاملين، ستعمل على زيادة الانتاج في الاقتصاد وبالتالي زيادة العرض من السلع والخدمات، وبالتالي إنخفاض المستوى العام للأسعار، فذلك يدل على أن زيادة تحويلات العاملين من الخارج، تعويضات العاملين، الاستثمار ستعمل على إنخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة. حيث توصلت دراسة (الغزو،2013م)، ودراسة (Daffe, 2008) لوجود علاقة طردية بين تحويلات العاملين في الخارج وبين التضخم.

جدول (13.4): ملخص نتائج الانحدار المتعدد

المتغيرات	نموذج الانحدار المتعدد					
	(GDPOC)		UM		IN	
	Coefficient	Sig	Coefficient	Sig	Coefficient	Sig
C	4.664	*0.0000	0.216	0.8096	12.21	*0.001
TE	0.020	0.218	0.003	0.454	−0.001	**0.0996
CE	0.083	*0.0012	−0.005	0.368	0.0019	*0.0009
I	0.282	*0.0019	−0.005	0.1750	−0.0064	*0.0091

المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05، المتغير دال إحصائياً عند مستوى10%**

10.4 الانحدار الخطي البسيط لتعويضات العاملين على المتغيرات التابعة كل على حدة

1.10.4 أثر تعويضات العاملين على النمو الاقتصادي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14.4) أن أثر تعويضات العاملين على النمو الاقتصادي كان دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%. كما بلغ معامل إنحدار تعويضات العاملين على النمو الاقتصادي (0.317)، وهذا يعني أن العلاقة طردية بمعنى أن زيادة تعويضات العاملين بمقدار(100%)، ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (31.7%).

كما بلغ معامل التحديد المعدل (0.23)، وهذا يعني ان التغير في تعويضات العاملين تفسر ما نسبته 23% من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1996-2016م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (14.4): نتائج تقدير أثر تعويضات العاملين على النمو الاقتصادي

Variable	coefficient	S.E	t-statistics	P. value
C	2.720	22.787	0.119	0.906
D (CE)	0.317*	0.121	2.614	0.0176
* معنوية عند مستوى1%. (R^2: 0.27) ((ajd R^2: 0.23)				
DW=1.35, dU= 2.817, dl=0.212				

– تقييم جودة النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque–Bera) 0.325، وهي اكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة اختبار (DW) (1.53) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.655)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1، مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول (15.4) يوضح ذلك.

جدول (15.4): نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي للبواقي	0.325	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW=1.35	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.655	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ العشوائي	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
الوسط الحسابي للبواقي	1.0000	متوسط البواقي = صفر

2.10.4 أثر تعويضات العاملين على البطالة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16.4) أن معامل التحديد المعدل بلغ (0.11)، وهذا يعني ان التغير الحاصل في تعويضات العاملين يفسر ما نسبته 11% من التغير الحاصل في البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996–2016م، ونسبة 89% لمتغيرات مستقلة أخرى.

كما كان معامل تعويضات العاملين على البطالة كان دال إحصائياً عند مستوى دلالة 10%. كما بلغ معامل إنحدار تعويضات العاملين على البطالة (–0.009)، وهذا يعني أن العلاقة عكسية بمعنى أن زيادة تعويضات العاملين بمقدار (100%)، ستؤدي إلى إنخفاض البطالة بمقدار (9%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول **(16.4)**: نتائج تقدير أثر تعويضات العاملين على البطالة

Variable	coefficient	S.E	t-statistics	P. value
C	0.624	0.899	0.693	0.496
D (CE)	0.0090 -	0.0048	-1.876	0.0769
* معنوية عند مستوى10%. (ajd R^2: 0.11)) (R^2: 0.16)				
DW=1.85, dU= 1.42, dl=1.22				

- تقييم جودة النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque- Bera) 0.456، وهي اكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة الاختبار (DW) (1.83) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.577)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1، مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (17.4) يوضح ذلك.

جدول **(17.4)**: نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي للبواقي	0.456	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW=1.85	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.577	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ العشوائي	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
الوسط الحسابي للبواقي	1.0000	متوسط البواقي = صفر

3.10.4 أثر تعويضات العاملين على التضخم

نلاحظ من خلال الجدول (18.4) أثر تعويضات العاملين على التضخم دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%. وبلغ معامل إنحدار تعويضات العاملين على التضخم (-0.002)، وهذا يعني أن العلاقة عكسية بمعنى أن زيادة تعويضات العاملين بمقدار (100%)، ستؤدي إلى إنخفاض التضخم بمقدار (2%).

كما نلاحظ ان معامل التحديد المعدل بلغ (0.13)، وهذا يعني ان التغير في تعويضات العاملين يفسر ما نسبته13% من التغير الحاصل في التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996-2016م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول **(18.4)**: نتائج تقدير أثر تعويضات العاملين على التضخم

variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P. value
CE	*-0.0020	0.001	-2.032	0.0563
C	4.870	0.767	6.384	0.0000
* معنوية عند مستوى5%. (ajd R^2: 0.13)) (R^2: 0.17)				
DW=2.108, dU= 1.42, dl=1.22				

– تقييم جودة النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque– Bera) 0.066، وهي اكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة الاختبار(DW) دوربن واستون (2.108) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت قيمة اختبار White (0.8198)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاختبارية لاختبار T تساوي 1 مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (19.4) يوضح ذلك.

جدول **(19.4)**: نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي للبواقي	0.066	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW= 2.108	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.8198	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ العشوائي	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
الوسط الحسابي للبواقي	1.0000	متوسط البواقي = صفر

4.10.4 أثر التحويلات من الخارج على النمو الاقتصادي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20.4) أن أثر التحويلات من الخارج على النمو الاقتصادي كان غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%. كما بلغ معامل إنحدار التحويلات من الخارج على النمو الاقتصادي (–0.042)، وهذا يعني أن العلاقة عكسية بمعنى أن زيادة التحويلات من الخارج بمقدار (100%)، ستؤدي إلى إنخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (4.2%) نقطة.

جدول **(20.4)**: نتائج تقدير تحويلات العاملين من الخارج على النمو الاقتصادي

variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P. value
C	0.017	0.0178	0.960	0.349
D (log(TE))	-0.042	0.039	-1.066	0.3003
* معنوية عند مستوى10%. (ajd R^2: 0.007)) (R^2: 0.05)				
.127, dU= 1.42, dl=1.221DW=				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تقييم جودة النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque– Bera) 0.173، وهي اكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة الاختبار (DW) (1.127) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.617)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1، مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (21.4) يوضح ذلك.

جدول **(21.4)**: نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي	0.173	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW= 1.127	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.617	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ العشوائي	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
الوسط الحسابي للبواقي	1.000	متوسط البواقي = صفر

5.10.4 أثر التحويلات من الخارج على البطالة

نلاحظ من خلال جدول رقم (22.4) أن أثر التحويلات من الخارج على البطالة كان دال إحصائياً عند مستوى دلالة 10%. كما بلغ معامل إنحدار التحويلات من الخارج على البطالة (0.0044)، وهذا يعني أن العلاقة إيجابية بمعنى أن زيادة التحويلات من الخارج بمقدار (100%)، ستؤدي إلى زيادة البطالة بمقدار (4%).

كما بلغ معامل التحديد المعدل (0.10)، وهذا يعني أن التغير في التحويلات من الخارج يفسر ما نسبته 10% من التغير الحاصل في البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1996م–2016م.

جدول **(22.4)**: نتائج تقدير تحويلات العاملين من الخارج على البطالة

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P. value
C	-0.2742	0.9009	-0.3044	0.7643
D (TE)	0.0044	0.0024	1.768	0.0939
* معنوية عند مستوى10%. (ajd R^2: 0.10)) (R^2: 0.14)				
DW=1.31, dU= 1.42, dl=1.22				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تقييم جودة النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque–Bera) 0.0813، وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة الاختبار (DW) (311.1) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.6091)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1، مما يدل على أن متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (23.4) يوضح ذلك.

جدول **(23.4)**: نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي للبواقي	0.0813	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW= 1.31	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.6091	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
الوسط الحسابي للبواقي	1.0000	متوسط البواقي = صفر

6.10.4 أثر التحويلات من الخارج على التضخم

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24.4) أن أثر التحويلات من الخارج على التضخم كان دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%. كما بلغ معامل إنحدار التحويلات من الخارج على التضخم (–0.002)، وهذا يعني أن العلاقة سلبية بمعنى أن زيادة التحويلات من الخارج بمقدار (100%)، ستؤدي إلى إنخفاض التضخم بمقدار (2%).

جدول **(24.4)**: نتائج تقدير تحويلات العاملين من الخارج على التضخم

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P. value
C	5.189	0.83	6.462	0.0000
(TE)	*-0.0019	0.0008	-2.348	0.0298
* معنوية عند مستوى5%. (ajd R^2: 0.18)) (R^2: 0.22)				
DW=2.19, dU= 1.42, dl=1.22				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحقق من جودة النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque– Bera) 0.001، وهي اقل من 0.05 مما يعني أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة اختبار (DW) (2.19) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.617)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1، مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (25.4) يوضح ذلك.

جدول **(25.4)**: نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي للبواقي	0.001	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW= 2.19	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.687	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
الوسط الحسابي للبواقي	1.0000	متوسط البواقي = صفر

7.10.4 أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي

نلاحظ من الجدول رقم (26.4) ان أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي دالة احصائيا عند مستوى دلالة 5%، وبلغ معامل انحدار الاستثمار على النمو الاقتصادي 0.663 وهذا يعني أن العلاقة ايجابية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي بمعنى أن زيادة الاستثمار بنسبة (100%) ستؤدي إلى زيادة النموالاقتصادي بنسبة (66.3%).

جدول **(26.4)**: نتائج تقدير الاستثمار على النمو الاقتصادي

variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P. value
C	674.09	113.53	5.93	0.0000
I	*0.663	0.085	7.744	0.0000
* معنوية عند مستوى1%. (ajd R^2: 0.74)) (R^2: 0.75)				
DW=1.45, dU= 1.42, dl=1.22				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحقق من النتائج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) 0.975، وهي اكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة اختبار (DW) (1.45) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.132)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. وكانت القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي أكبر من 0.05، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1، مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (27.4) يوضح ذلك.

جدول **(27.4)**: نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي للبواقي	0.975	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW =1.45	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.132	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ	أكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
الوسط الحسابي للبواقي	1.0000	متوسط البواقي = صفر

8.10.4 أثر الاستثمار على البطالة

من الجدول رقم (28.4) أن معامل انحدار الاستثمار على البطالة بلغ -26.57 وكان دالة احصائيا عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بمقدار (100%) ستؤدي إلى انخفاض البطالة بمقدار (26.57%).

جدول **(28.4)**: نتائج تقدير الاستثمار على البطالة

Variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P. value
C	**33.04**	**50.17**	**0.658**	**0.5185**
D (I)	***-26.57**	**12.53**	**2.119-**	**0.0482**
(ajd R^2: 0.15)) (R^2: 0.19) * معنوية عند مستوى5%.				
DW=2.65, dU= 1.42, dl=1.22				

- التحقق من نتائج النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) 0.740، وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة اختبار (DW) (2.65) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.617)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. كما كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1، مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (29.4) يوضح ذلك.

جدول **(29.4)**: نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
التوزيع الطبيعي للبواقي	0.740	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقلال البواقي	DW= 2.65	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
تجانس التباين	0.377	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ	اكبر من 0.05	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
الوسط الحسابي للبواقي	1.0000	متوسط البواقي = صفر

9.10.4 أثر الاستثمار على التضخم

نلاحظ من الجدول رقم (30.4) أن العلاقة بين الاستثمار والتضخم علاقة عكسية، حيث أن زيادة الاستثمار بمقدار (100%) ستؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة (5%).

جدول **(30.4)**: نتائج تقدير الاستثمار على التضخم

variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P. value
C	**10.823**	**2.041**	**5.302**	**0.0000**
I	***-0.005**	**0.001**	**-3.597**	**0.0019**
* معنوية عند مستوى1%. (ajd R^2: 0.37)) (R^2: 0.40)				
DW= 2.3, dU= 1.42, dl=1.22				

– التحقق من جودة النموذج

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque–Bera) 0.610، وهي اكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة اختبار (DW) (2.3) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وبلغت القيمة الاحتمالية لاختبار White (0.617)، وهي أكبر من 0.05 مما يعني تجانس تباين حد الخطأ العشوائي. كما كانت قيمة (VIF) أقل من 5، الامر الذي يدل على عدم وجود ازدواج خطي. وكانت القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 1، مما يدل على ان متوسط البواقي يساوي صفر، والجدول رقم (31.4) يوضح ذلك.

جدول **(31.4)**: نتائج التحقق من جودة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
التوزيع الطبيعي للبواقي	0.610	لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي
استقلال البواقي	DW=2.3	تجانس تباين حد الخطأ العشوائي
تجانس التباين	0.175	لا يوجد علاقة بين X والخطأ العشوائي
العلاقة بين x والخطأ	أكبر من 0.05	متوسط البواقي = صفر
الوسط الحسابي للبواقي	1.0000	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول **(32.4)**: يلخص نتائج الانحدار الخطي البسيط لجميع المتغيرات

نموذج الانحدار البسيط						المتغيرات
IN		UM		GDPOC		
Sig	Coefficient	Sig	Coefficient	Sig	Coefficient	
0.0298	−0.0019	0.0939	0.0044	0.3003	0.042−	TE
0.0563	−0.0020	0.0769	−0.0090	0.0176	0.317	CE
0.0019	−0.005	0.0482	26.57	0.0000	0.663	I

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة ومن خلال ربطها بالإطار النظري وبالدراسات السابقة التي تناولت موضوع "تحويلات العاملين في الخارج وأثرها على أداء الاقتصاد الفلسطيني"، يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكذلك أهم التوصيات المقترحة بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج والتي قد تساهم في معالجة نقاط الضعف من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

2.5 النتائج

1.2.5 نتائج الدراسة

- جاءت نتائج تحويلات العاملين من الخارج غير معنوية عند مستوى دلالة5%، وبلغ معامل انحدار تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي (0.020)، بمعني ان زيادة تحويلات العاملين بنسبة 100%، ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي(2%). أما نموذج الانحدار البسيط فقد كان معامل تحويلات العاملين من الخارج غير معنوي عند مستوى معنوية5%. كما بلغ معامل انحدار تحويلات العاملين من الخارج(-0.42).
- جاءت نتائج تحويلات العاملين من الخارج غير معنوية عند مستوى دلالة5%، وبلغ معامل انحدار تحويلات العاملين على البطالة (0.003)، بمعني ان زيادة تحويلات العاملين بنسبة 100% ستؤدي إلى زيادة البطالة (3%). أما نموذج الانحدار البسيط فقد كان معامل تحويلات العاملين من الخارج معنوي عند مستوى معنوية 10%. كما بلغ معامل انحدار تحويلات العاملين من الخارج(0.0044).
- جاءت نتائج تحويلات العاملين من الخارج معنوية عند مستوى دلالة 10%، وبلغ معامل انحدار تحويلات العاملين على التضخم (-0.001)، بمعني ان زيادة تحويلات العاملين بنسبة 100%، ستؤدي إلى خفض التضخم بنسبة(1%) ، أما نموذج الانحدار البسيط فقد كان معامل تحويلات العاملين من الخارج معنوي عند مستوى معنوية 5%. كما بلغ معامل انحدار تحويلات العاملين من الخارج(-0.0019).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جاءت نتائج تعويضات العاملين معنوية عند مستوى دلالة5%، وبلغ معامل انحدار تعويضات العاملين على النمو الاقتصادي (0.083)، بمعني ان زياد تعويضات العاملين بنسبة 100% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي(8.3%). أما نموذج الانحدار البسيط فقد كان معامل تعويضات العاملين من الخارج معنوي عند مستوى معنوية 5 %. كما بلغ معامل انحدار تحويلات العاملين من الخارج (0.317).
- جاءت نتائج تعويضات العاملين غير معنوية عند مستوى دلالة5%، وبلغ معامل انحدار تعويضات العاملين على البطالة (−0.005)، بمعني ان زياد تعويضات العاملين بنسبة 100%، ستؤدي إلى نقصان البطالة(5%). أما نموذج الانحدار البسيط فقد كان معامل تعويضات العاملين من الخارج معنوي عند مستوى معنوية 10%. كما بلغ معامل انحدار تحويلات العاملين من الخارج (-0.0090).
- جاءت نتائج تعويضات العاملين معنوية عند مستوى دلالة5%، وبلغ معامل انحدار تعويضات العاملين على التضخم (0.002)، بمعني ان زياد تعويضات العاملين بنسبة 100%، ستؤدي إلى زيادة التضخم (2%). أما نموذج الانحدار البسيط فقد كان معامل تعويضات العاملين من الخارج معنوي عند مستوى معنوية5%. كما بلغ معامل انحدار تحويلات العاملين من الخارج(−0.0020).
- بلغت قيمة معامل انحدار الاستثمار على النمو الاقتصادي(0.282)، وهذا يعني ان زيادة الاستثمار بنسبة 100% ستؤدي لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة(28%). اما نموذج الانحدار البسيط فقد كان معامل انحدار الاستثمار على النمو الاقتصادي معنوي عند 1%، وبلغ معامل انحدار الاستثمار على النمو الاقتصادي(0.663).
- بلغت قيمة معامل انحدار الاستثمار على البطالة (-0.005)، وهذا يعني ان زيادة الاستثمار بنسبة 100% ستؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة(5%). اما نموذج الانحدار البسيط فقد كان معامل انحدار الاستثمار معنوى عند 5%، وبلغ معامل انحدار الاستثمار على البطالة(26.57).
- بلغت قيمة معامل انحدار الاستثمار على التضخم (-0.006)، وهذا يعني ان زيادة الاستثمار بنسبة 100% ، ستؤدي إنخفاض التضخم بنسبة(6%). اما نموذج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانحدار البسيط فقد كان معامل انحدار الاستثمار معنوي عند 1%، وبلغ معامل انحدار الاستثمار على التضخم (0.005-).

3.5 التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

- ضرورة تعزيز وإدارة تحويلات العاملين في الخارج وربطها في النمو الاقتصادي بشكل أكثر دقة من خلال وضع سياسات من قبل صناع القرار تعمل على تسهيل دخول هذه التدفقات إلى الاراضي الفلسطينة وتخفيض تكلفتها وتشجع على التحويل.
- تشجيع المهاجرين الفلسطينين على تحويل اموالهم إلى الاراضي الفلسطينية عبر القنوات الرسمية.
- تشجيع العمل على زيادة تحويلات المغتربين من خلال فتح اسواق العمل الخارجية وتسحين مؤهلات وقدرات الخريجين ورفع قدرتهم التنافسية للعمل في الخارج.
- اعداد قاعدة بيانات دقيقة لتحويلات العاملين في الخارج.
- العمل على تحفيز دخول الاموال المحولة من المهاجرين في الخارج في الاستثمارات المحلية بدلا من الجانب الاستهلاكي.
- الاهتمام بإيجاد حل مشكلة البطالة المنتشرة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال إيجاد البرامج التشغيلية المختلفة، وفتح سوق العمل الخارجي في الدول العربية والأجنبية أمام الأيدي العاملة الفلسطينية.
- الاهتمام بالمحافظة على نسبة معقولة من التضخم من خلال التحكم في حجم الواردات من تحويلات العاملين في الخارج.
- تعزيز تعويضات العاملين في الخارج في مجالات النمو الاقتصادي والتضخم.
- ضرورة الاهتمام بتعويضات العاملين في الخارج للمساهمة في تقليل نسب البطالة وزيادة نسب التشغيل في الأراضي الفلسطينية.
- تقديم مقترحات استثمارية في الأراضي الفلسطينية تساهم في تقليل نسب البطالة والتضخم، وتعزيز المقترحات الاستثمارية التي تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال برامج استثمارية مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضرورة عقد ورش عمل للخروج بحلول للأزمات الاقتصادية من خلال الاستفادة من عائدات تحويلات العاملين في الخارج.
- ضرورة عمل دراسات طويلة الأمد تساهم في فهم طبيعة الاستثمار الفلسطيني والتغيرات التي تطرأ عليه وكيفية التأثير فيه وفي إدارته لما فيه مصلحة المواطنين في الأراضي الفلسطينية.

4.5 دراسات مستقبلية مقترحة

من خلال ما أظهرته الدراسة من نتائج وتوصيات فيوصي الباحث بإجراء عدة دراسات مستقبلية مقترحة على النحو التالي:

- دراسة مقترحة بعنوان أثر تعويضات العاملين في الخارج على مجالات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة.
- دراسة مقترحة بعنوان أثر تعويضات العاملين في الخارج على إدارة الاشتمار.
- دور البرامج التشغيلية في إيجاد حلول فعالة للبطالة في الأراضي الفلسطينية.
- دور إيرادات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

اولاً: المراجع العربية

سعد، أيهب (2015م). *أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين، رام الله.

عبد النور، بلميمون (2015م) *أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري*. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر.

السيد، هالة (2013م). *قياس أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الاقتصاد المصري*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.

دراسة الغزو، عبد الوهاب (2013م). *أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الأردني*. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

دراسة صالحي، وداد (2011م). *التحويلات المالية للمهاجرين دراسة مقارنه بين الجزائر*، المغرب وتونس. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الخواجة، علاء (2007م). *الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين*. برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

صيدم، مأمون (2007م). *تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية*. غرفة تجارة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

دراسة فارس، محمد (2006م). *تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية السمات والآثار*، ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية. التحديات والفرص، الإسكوا، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، لبنان.

السقا، محمد إبراهيم (1998م). محددات تحويلات المهاجرين العرب، مجلة العلوم الاجتماعية. *مجلة جامعة الكويت*. *3*(26): 1 – 25.

الفرجاني، نادر (1988م). *سعياً وراء الرزق*. (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية. دار النشر: بيروت.

فرسخ، ليلى (1999م). *البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

عطية، عبد القادر. (2003م). *اتجاهات حديثة في التنمية*. (ط3). الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

عجمية، محمد، والليث، علي. (2004م). *التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها*. (ط1). الدار الجامعية: الاسكندرية.

نوفل، أسامة. (2006م). الحسابات القومية الفلسطينية – تحليل المؤشرات. *مجلة المركز 1*(1): 1 – 15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

Gonzalez, L. A. A., and B.Sovilla, The Remittances Multiplier (-1) Theeorem,, journal of post Keynesian ECONOMICS, April, 2014, 36 , 3, 541-554.

Hossain A.N., and S. Hasanuzzaman, Remittances and Investment Nexus in Bangladesh: An ARDL Bounds Testing Approach, International Review of Economics, 2013, 30 (4) 387-407.

Ukeje, Emmaneul Uzodinma, and Michael Emeka Obiechina, Workers' Remittances-Economic Growth Nexus: Evidence from Nigeria, Using An Error Correction Methodology, International journal of Humanities and Social Science, April 2013, 3 (7), 212-227.

Flore Gubert and Sandrine Thomas & Lassourd Mesplé-Somps, 2010. "Remittances of migrants, poverty and inequality in Mali. Analysis from three counterfactuals," Economic Studies, Sciences Po Press, vol. 61 (6), 1023-1050 pages.

Qayyum, A., Javid, M. and Arif, U. (2010) . Impact of Remittances of Economic Growth and Poverty: Evidence from Pakistan, Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad, MPRA Paper No. 22941.

Guiliano, P., and M. Ruiz-Arranz, Remittances, Financial Development, and Growth, Journal of Development Economics, 2009, 90 (1), 144-152.

Daffé, G. 2008. "The remittances from Senegalese migrants between hope and risks of dependence. "In The Senegal Migration: mobility, identity and companies,. Mr. C. Diop, 105-32. Paris / Dakar: Research Center on Social Policy(CREPOS) / Karthala UN-Habitat.

De Haas, Hein (2007). The impact of international Migration of Social and Economic Development in Moroccan Sending Regions: A Review of the Empirical Literature, International Migration Institute, Working Paper No.3, University of Oxford.

Brooks, C. (2008). Introductorsy Ecinometric for Finance (Second Edi.) Cambridge university, new yourk..

Yan, X., & Su, X. (2009). Linear regression analysis: theory and computing. World Scientific.

World Bank (2006). Global Economic Prospects: International Remittances and Migration, Washington DC.

Taylor, j. (2005). The Relationship Between International Migration, Trade and Development, Federal Reserve Bank of Dallas, Texas.

El-Sakka, M.I.T (2005). Migrant Workers, Remittances and Macroeconomic Policy in Jordan, .Dep. of Economics, Kuwait University.

amodar, N. (2004). Basic econometrics. The Mc-Graw Hill companies.

Adams, Richard and Page, John (2003). International Migration, Remittances, and Poverty in Devel. Countries, Policy Research working paper 3179, World Bank.

Gujarati, Demodar (2003). Basic Econometrics, Fourth Edition, McGraw-Hill, New Yor.

Gok, Stella p (2002). Philippines international Labour Migration Policy, Paper presented at the workshop on Migration and Migration Policy in Asia Pacific, University of Wollongong, Australia.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: التقارير:

البنك الدولي، تقرير تحويلات المهاجرين في الدول النامية، 2017م.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، معجم المفاهم والمصطلحات الاقتصادية، 2016م.

سلطة النقد الفلسطينية. *تقارير سنوية ونشرات إحصائية شهرية*، أعداد مختلفة، 2016م.

.منظمة العمل الدولية– التقرير العربي الاول– 2016م.

.تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2015، سلطة النقد الفلسطينية، 2015م.

تقرير سلطة النقد، التقرير السنوي 2015م.

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 16.– معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية .

رابعاً: المواقع الإلكترونية

http://www.cnrs.fr/comitenational/doc/rapport/2004/lesateliers/211-222-Chap9-transferts.pdf

http://www.unecana.org/Migration/arabe/Programme%20of%20Work%20Arabic.pdf

Uhttp://www.amf.org.ae/ar/jointrepU

Uhttp://web.worldbank.org/WBSITE/External/EXTAFRENCHHOME/NEWSARABIC/0,,ConentMDKU: 21590246Pa/2pk: 64257043 PIPK: 437376 the.SitePK:1052299,00.ht

http://www.jri.ir/en/ShowArticle.aspx?id=160

Uhttp://www.un.org/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P07_Fares.pdfU

Uhttp://www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Conference/D36/d-36-report.docU

Uwww.un.org/esa/.../EGM...Arab/P06_Khachani (Rev).pdfU

Uwww.redamed.com/.../Khachani_seminario_movilidades_Granada.pdfU

siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/1-4_Rucaj.ppt

http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/Synthese_Migration_&_Developpement_MKachani.pdfU.

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-07-2-a.pdf

http://raseef22.com/economy/

Gujarati, (2004). Basic economics, forth the McGraw-Hill companies

brooks, Chris,(2008). Introductory econometrics for finance, second edi ,Cambridge university, new yourk.

Yan,xin&gang su,xiao,(2009).Linear Regresson Analysis Theory And Computing, world scientific Publishing co.pte.ltd.

https://www.arab48.com/إسرائيليات/دراسات-وتقارير/08/03/2017/العمال-الفلسطينيون-بإسرائيل-الاحتلال-نهب-مليارات-الدولارات

https://www.sasapost.com/palestinian-workers-in-israel/.

https://blogs.worldbank.org/opendata/ar/new-country-classifications-income-level-2017-2018تصنيفات البنك الدولي بخصوص الدخل

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (1): لوحة الانتشار بين متغيرات الدراسة:

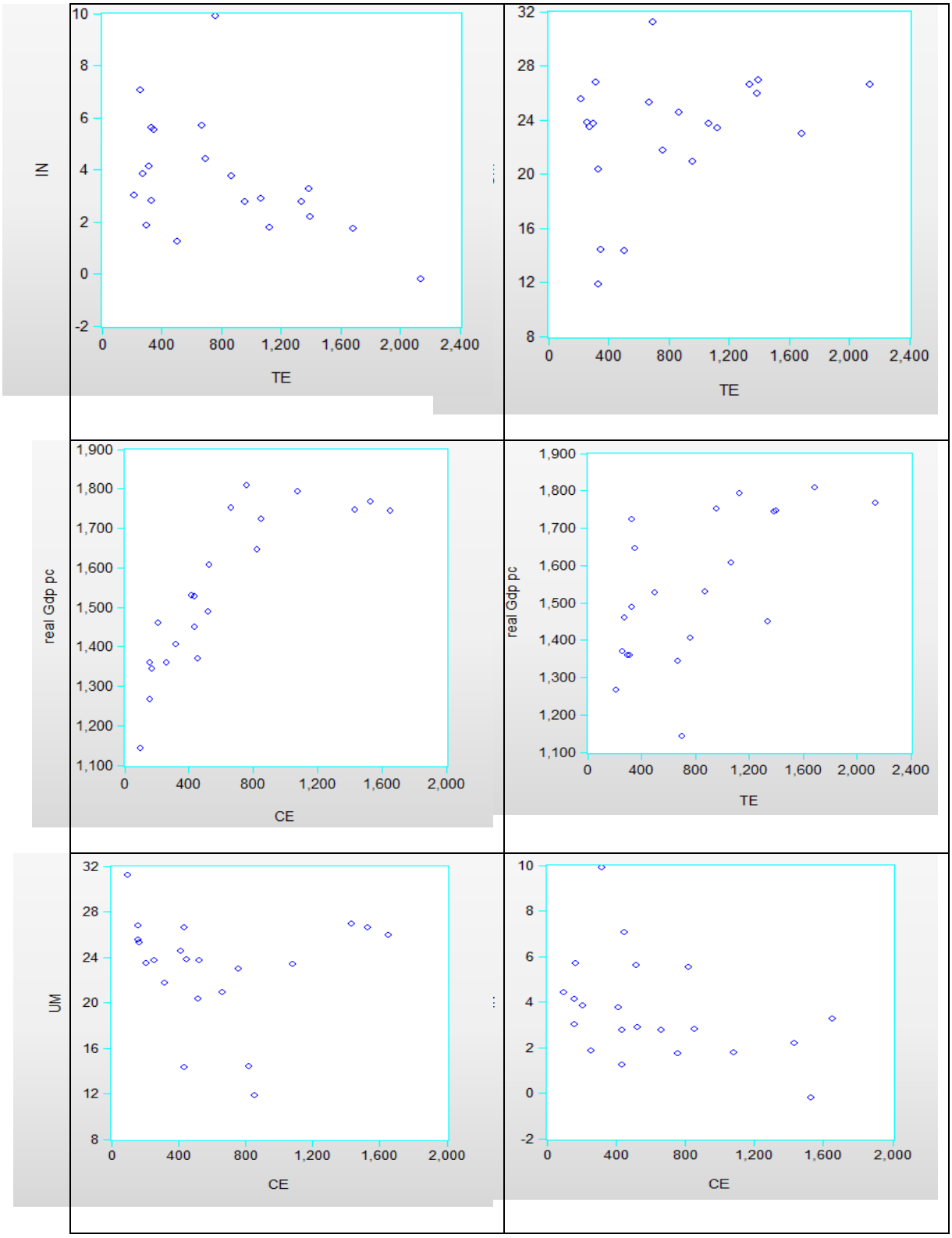

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

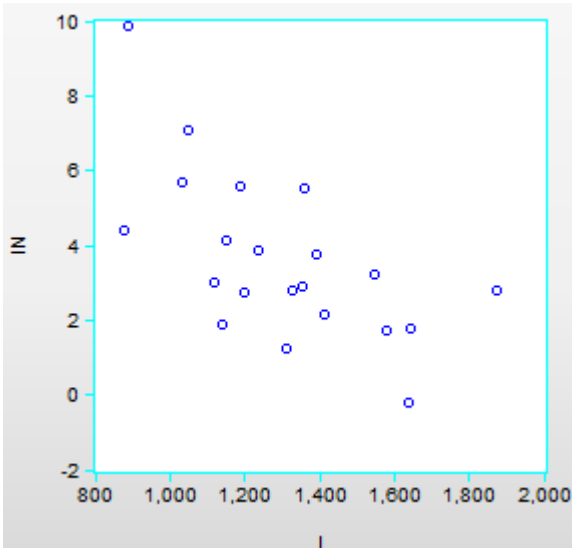

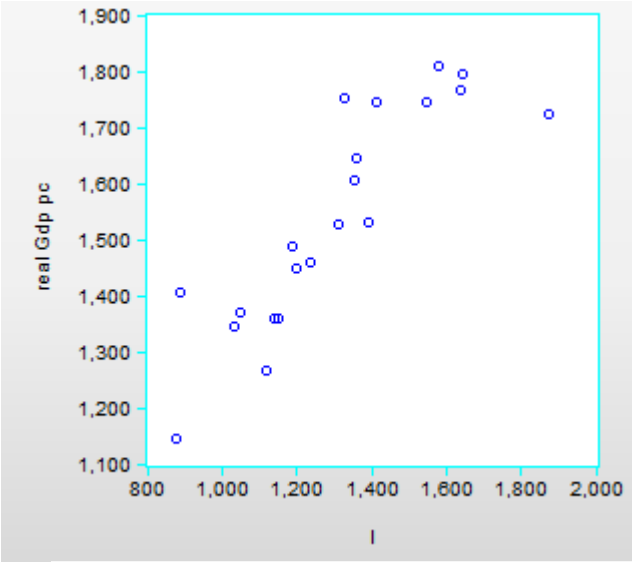

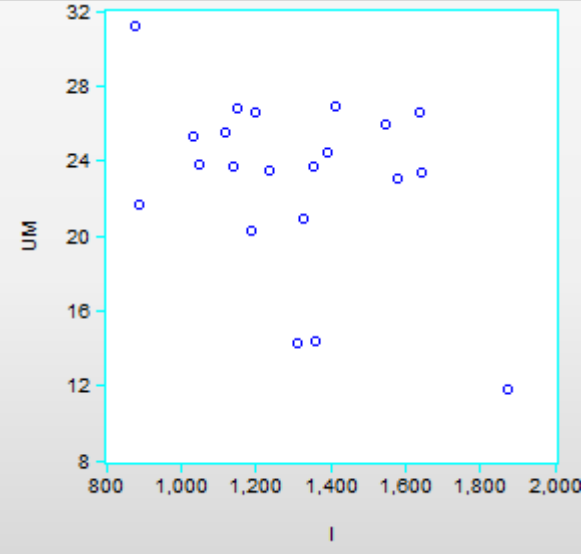

www.manaraa.com